فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الثلاثاء 13 جمادي الأولى 1447هـ 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2025 Tuesday 4 November 2025
العدد 6204 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

معطى: 356 عملا مقاوما بالضفة والقدس خلال أكتوبر

رام الله/ فلسطين:
شهدت الضفة الغربية والقدس خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 356 عملاً مقاوماً نوعياً وشعبياً؛ أسفرت عن إصابة 8 إسرائيليين بجراح مختلفة.
وقال مركز معلومات فلسطين "مُعطى"، في بيان صحفي أمس، إن أعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلة استمرت وتصاعدت ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.
وشملت أعمال المقاومة، وفق معطيات "مركز فلسطين"، 16 عملية زرع وتفجير عبوات ناسفة، نُفّذت 9 منها في محافظة جنين، إضافة
2

قوة «رادع» تنفذ عملية أمنية جنوبي خانيونس

غزة/ صفا:
قال مصدر أمني في غزة، إن قوة "رادع" نفذت عملية أمنية دقيقة فجر اليوم الإثنين جنوبي مدينة خان يونس جنوبي القطاع، أسفرت عن اعتقال 5 عناصر من ميليشيا العميل حسام الأسطل بعد رصد ومتابعة استخباراتية منهجية لأنشطتهم المشبوهة.
وأضاف المصدر، أنه خلال العملية صادرت القوة عددًا من قطع السلاح ومبالغ مالية كانت تُستخدم في تمويل أعمال تخريبية وتسهيل نشاطات تستهدف أمن المقاومة وسلامة الجبهة الداخلية.
3

تركيا: (إسرائيل) تنتهك وقف إطلاق النار بغزة بشكل منتظم

إسطنبول/ فلسطين:
قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، إن (إسرائيل) تنتهك وقف إطلاق النار في غزة بشكل منتظم، وتحول دون وصول المساعدات بشكل كاف. وأضاف فيدان في تصريحات صحفية أمس، "يجب على المجتمع الدولي مواصلة ضغوطه على إسرائيل". وأشار إلى أن "إسرائيل" لا تقوم بإيصال المساعدات إلى قطاع غزة وفق الاتفاق. وتابع "حماس مستعدة لتسليم إدارة غزة إلى لجنة مشكلة من الفلسطينيين".
ولفت فيدان إلى أن "إسرائيل" قتلت نحو 250 فلسطينياً عقب التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة.
وأردف "لا يجب السماح بأي عمل ينتهك الاتفاق في غزة ويعرقل السلام"، مضيفًا "يجب عدم السماح لأي عمل من شأنه عرقلة وقف إطلاق النار أو التسبب في تعطيل الاتفاق".

10 شهداء وصلوا مستشفيات غزة خلال الـ24 ساعة الماضية

غزة/ فلسطين:
قالت وزارة الصحة بغزة إن 10 شهداء، منهم 2 جدد و8 شهداء إنتشال، وصلوا مشافي غزة خلال الـ 24 ساعة الماضية.
وبينت الوزارة في تقرير لها أمس، أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، حيث تعجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى اللحظة.
وذكرت أنه منذ وقف إطلاق النار (11 أكتوبر 2025) بلغ إجمالي الشهداء 238 وإجمالي الإصابات 600، وإجمالي الانتشال 510 شهيدًا. وأكدت أنه تم استلام 45 جثماناً لشهداء تم الإفراج عنهم اليوم من قبل الاحتلال الإسرائيلي وبواسطة منظمة الصليب الأحمر، ليرتفع بذلك إجمالي عدد جثامين الشهداء المستلمة إلى 270 جثماناً.

الاحتلال يسلم جثامين 45 شهيدًا ضمن صفقة التبادل

غزة/ فلسطين:
سلمت قوات الاحتلال الاسرائيلي أمس، جثامين عشرات الشهداء من غزة، وذلك ضمن صفقة التبادل مع المقاومة.
وذكر مصادر محلية أن قوات الاحتلال سلمت جثامين 45 شهيدًا عبر معبر "كيسوفيم" وسط قطاع غزة.
وكانت كتائب "القسام" سلمت الليلة الماضية جثث ثلاثة من أسرى الاحتلال ضمن الصفقة، عبر الصليب الأحمر.
وهذه الدفعة السادسة من جثامين الشهداء التي يفرج عنها الاحتلال، والتي بلغ عددها حتى الدفعة الماضية 255 شهيدًا.
وبدا على معظم الجثامين اختفاء الملامح والتعذيب والتقييد، والدهش بالدبابات، وهو ما منع ذويهم من التعرف عليهم.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنقل جثامين عدد من الأسرى الفلسطينيين إلى قطاع غزة أمس (فلسطين)

تصاعد جرائم مستوطني "فتيان التلال" بالضفة.. ضوء أخضر من حكومة نتنياهو

رام الله- غزة/ نور الدين صالح:
في مشهدٍ يكشف مدى تغوّل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، تتصاعد اعتداءات المستوطنين، وخاصة ما يُعرف بـ "فتيان التلال"، على القرى والمزارعين الفلسطينيين بوتيرة غير مسبوقة.
هذه المجموعات المتطرفة، التي تشكّلت خلال العقدين الأخيرين وتُعدّ الذراع الشبابية العنيفة للحركة الاستيطانية، تمارس إرهاباً منظّماً تحت حماية جيش الاحتلال الاسرائيلي، في محاولة لإحكام السيطرة على الأرض الفلسطينية وتهجير سكانها، وسط صمتٍ رسمي دولي يشجع على استمرار الجريمة.
3

"غزة عاصمة المقاومة في العالم".. تفاعل واسع مع تصريحات الرئيس الكولومبي

غزة/ محمد عيد:
لاقت مواقف الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو وخطواته العملية لتخفيف حدة الكارثة الإنسانية في غزة، تفاعلا وإشادة واسعة وثناء على تصريحاته العلنية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي والإبادة الجماعية في القطاع. ووصف نشطاء ومغردين الرئيس بيترو، بـ"الرئيس الإنسان" و"الرئيس الشجاع" و"الرئيس الحر"، دون
3

6 آلاف شاحنة إغاثة تنتظر السماح بالدخول

"أونروا" لـ"فلسطين": المساعدات الواردة لغزة لا تلبي الاحتياجات العاجلة ويجب فتح جميع المعابر

غزة/ نبيل سنونو:
قالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، إن المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة "لا تلبي الاحتياجات العاجلة"، مؤكدة وجوب فتح جميع المعابر والسماح بدخول الإمدادات الإنسانية دون قيود.
وأوضحت مسؤولة مكتب الإعلام في الوكالة بغزة إيناس حمدان، لصحيفة "فلسطين" أمس، أن لدى أونروا ما يعادل حمولة 6,000 شاحنة من الإمدادات الإنسانية الحيوية في كلٍّ من الأردن ومصر، بانتظار السماح لها بالدخول إلى القطاع، داعية إلى رفع الحظر عن مساعداتها. وأوائل العام الجاري، قال المفوض العام لأونروا فيليب لازاريني في
7

بموافقة نتنياهو.. الكنيست يصوت الأربعاء على قانون إعدام الأسرى

النارة/ فلسطين:
أفادت وسائل إعلام أمس، أن لجنة "الأمن" في الكنيست الإسرائيلي، صادقت على مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين، تمهيدا للتصويت عليه الأربعاء المقبل، رغم ما واجهه القانون من إدانات حقوقية واسعة باعتباره انتهاكا للالتزامات الدولية و"توحشا غير مسبوق".
يأتي هذا في وقت أكد فيه منسق شؤون الرهائن والمفقودين في مكتب رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي غال هيرش، أن نتنياهو أعلن دعمه لمشروع القانون، بعد مزاعم بأن نتنياهو طالب بتأجيل المناقشة، فضلا عن مساع بذلها هيرش، لإلغاء المداولات.
2

24 يومًا من الهدنة المنتهَكة.. رصاص وقذائف الاحتلال تحصد أرواح المدنيين في القطاع

غزة/ جمال غيث:
رغم مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على توقيع اتفاق الهدنة بين الفصائل الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي بوساطة دولية في يناير الماضي، تواصل قوات الاحتلال خروقاتها اليومية في مختلف مناطق قطاع غزة، عبر إطلاق القذائف والرصاص الحي واستهداف الأحياء السكنية والخيام المؤقتة للنازحين، في انتهاك صارخ لكل القوانين
4

الشتاء يطل بهموم ثقيلة على خيام النازحين

غزة/ عبد الله التركماني:
تتسلل نسمات البرد باكرا إلى خيام النازحين في قطاع غزة، فيوقظ الصقيع أطفالًا يتكورون تحت أغطية رقيقة بالكاد تقيهم قسوة الليل. تلوح السماء محمّلة بالمطر، بينما تتسرب الرياح عبر ثقوب الخيام المهترئة التي لم تعد تصلح لمواجهة شتاء جديد. وبينما يستعد قطاع غزة لواحد من أقسى فصولها، لا تصل إلى المخيمات سوى كميات ضئيلة من لوازم الإيواء، تسمح بها سلطات الاحتلال ببطء مقصود، لتغطي بالكاد جزء من الاحتياجات الهائلة لمئات آلاف النازحين الذين
7

من الجبهة إلى المستشفيات النفسية.. جيش الاحتلال في مواجهة أعمق أزماته

غزة- الناصرة/ محمد الأيوبي:
مع توقف حرب الإبادة الاسرائيلية في قطاع غزة، بدأت تطفو على السطح قصص ومعاناة جنود وضباط في جيش الاحتلال، ممن عادوا من خطوط المواجهة وهم يجرون أثقالاً نفسية عميقة، وصلت إلى حد الانتحار أو الوقوع تحت صدمات عصبية مزمنة.
ورغم محاولات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الإبقاء على هذه الحالات طي
5

الظهر 11:26 | العصر 2:31 | المغرب 4:56 | العشاء 6:14 | فجر غد 4:28 | الشروق 5:57
القدس 15:9 | رام الله 15:8 | يافا 19:12 | غزة 20:11 | الناصرة 20:14
دولار أمريكي= 3.65 شيقل | دينار أردني= 5.15 شيقل

بموافقة نتنياهو.. الكنيست يصوت الأربعاء على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين

النارة/ فلسطين:

أفادت وسائل إعلام أمس، أن لجنة "الأمن" في الكنيست الإسرائيلي، صادقت على مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين، تمهيدا للتصويت عليه الأربعاء المقبل، رغم ما واجهه القانون من إدانات حقوقية واسعة باعتباره انتهاكا للالتزامات الدولية و"توحشا غير مسبوق".

يأتي هذا في وقت أكد فيه منسق شؤون الرهائن والمفقودين في مكتب رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي غال هيرش، أن نتنياهو أعلن دعمه لمشروع القانون، بعد مزاعم بأن نتنياهو طالب بتأجيل المناقشة، فضلا عن مساع بذلها هيرش، لإلغاء المداولات.

وفي أول ردّ، رحب بن غفير بالقرار، موجهًا الشكر إلى رئيس الائتلاف ولجنة الأمن القومي، وأشاد بما وصفه بـ"الجهود الكبيرة التي تبذلها لجنة الأمن القومي ورئيسها تسفيكا فوغل من حزب عوتسما يهوديت لدفع القانون في الكنيست"، معتبراً أن إقراره "خطوة ضرورية في مواجهة المقاومة الفلسطينية"، وظهر بن غفير، الجمعة، في مقطع مصور جديد يوثق تنكيله بأسرى فلسطينيين داخل أحد سجون الاحتلال، متوعدا بإعدامهم.

وكانت لجنة برلمانية تابعة للكنيست، صادقت الأحد التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر الماضي، على مشروع قانون "إعدام أسرى فلسطينيين"، تمهيدا للتصويت عليه بالقراءة الأولى، والجدير بالذكر أن القانون يعتبر جزءا من الاتفاقات التي جرى توقيعها لإبرام صفقة تشكيل الائتلاف الحكومي برئاسة رئيس حزب "الليكود" بنيامين نتنياهو ، والنائب المتطرف ايتمار بن غفير، أواخر عام 2022.

ويشار إلى أن مشروع قانون إعدام الأسرى ليس جديدا بحسب وكالة وفا الفلسطينية، فقد طُرح مراراً خلال السنوات الماضية، وكان آخرها عام 2022 عندما أعاد بن غفير طرحه مع مجموعة من التعديلات، حتّى تمت المصادقة عليه

من قبل الكنيست بالقراءة التمهيدية في آذار/ مارس عام 2023، وينص مشروع القانون على "إيقاع عقوب الموت بحق كل شخص يتسبب عن قصد أو بسبب اللامبالاة في وفاة "إسرائيلي" بدافع عنصري أو كراهية ولإلحاق الضرر بإسرائيل".

من جانبهما، قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، في بيان مشترك، إن "مصادقة ما تسمى بلجنة الأمن القومي بالكنيست على مشروع القانون لم يعد أمرا مفاجئا في ظلّ حالة التوحش غير المسبوقة التي تمارسها منظومة الاحتلال (الإسرائيلي)".

وأضافا: "الاحتلال لم يكتف بقتل عشرات الأسرى والمعتقلين منذ حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة، بل يسعى اليوم إلى ترسيخ جريمة الإعدام عبر سن قانون خاص"، وأكدت المؤسستان أن "هذا القانون يضاف إلى منظومه تشريعية قمعية استهدفت منذ عقود مختلف جوانب الحياة الفلسطينية، وخطوة إضافية لترسيخ الجريمة، ومحاولة لإضفاء الشرعية عليها". ويبلغ إجمالي عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون دولة الاحتلال نحو 11 ألفا و100 حتى بداية أيلول/ سبتمبر، ليس بينهم المعتقلون المحتجزون في المعسكرات التابعة للجيش، وفق نادي الأسير الفلسطيني، ومن بين العدد الإجمالي للمعتقلين 53 أسيرة، بينهن أسيرتان من غزة، ونحو 400 طفل و3577 معتقلًا إداريا (بملف سري ودون محاكمة)، و2662 معتقلا من غزة تحت تصنيف "مقاتلين غير شرعيين".

ماهر يونس: المصادقة على إعدام الأسرى تجسيد لإرهاب الدولة

القدس المحتلة/ سند:

قال عميد الأسرى المحررين، ماهر يونس، إن مصادقة لجنة "الأمن القومي" في الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، "تعبير صارخ عن إرهاب الدولة المنظم" الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحق الأسرى داخل السجون، وامتداد لسياسة القتل الممنهج التي تنتهجها "إسرائيل" منذ عقود.

وأكد "يونس"، أن هذه المصادقة ليست مجرد خطوة سياسية عابرة، بل محاولة خطيرة لـ "قوننة" الجرائم التي تُرتكب يوميًا بحق الأسرى الفلسطينيين، تحت غطاء تشريعي رسمي يُضفي على عمليات الإعدام المتواصلة صفة "الشرعية".

وأوضح أنّ الحكومة الإسرائيلية "المتطرفة" تسعى من خلال هذه الخطوة إلى تتويج سياسة عدوانية متكاملة ضد الحركة الأسيرة، قائمة على الانتقام والتصفية الجسدية والمعنوية، دون أي اعتبار للقوانين الدولية أو حقوق الإنسان.

وأكمل: "هذه القرارات ليست جديدة في مضمونها، فهي امتداد لمسار متواصل من القمع والتنكيل والإعدام البطيء الذي لم يتوقف سواء قبل الـ 7 من أكتوبر أو بعده، في ظل تصعيد وحشي ضد الأسرى والمعتقلين". وأشار المحرر يونس، إلى أنّ السجون الإسرائيلية تحوّلت اليوم إلى "مقابر جماعية حقيقية" يعيش فيها الأسرى ظروفًا قاسية وغير إنسانية، وتُعدّ في جوهرها شكلًا آخر من حكم الإعدام المستمر بحقهم. وبيّن أنّ ما يتعرض له الأسرى من حرمانٍ وعزلٍ وتعذيبٍ وإهمالٍ طبيٍّ متعمد يفوق كل المعاييرِ الإنسانية ويكشّف نواياً الاحتلال الممنهجة لتصفية الأسرى جسديًا ونفسيًا. وشدد "يونس" على أنّ هذه الخطوة تمثل وصفة لتنفيذ جرائم جماعية بحق الأسرى وشرعنة عمليات القتل اليومية التي تنفذها سلطات الاحتلال داخل الزنازين وخارجها. وطالب، بتدخل دولي عاجل. داعيًا إلى تدويل قضية الأسرى الفلسطينيين عبر محكمتي العدل والجنايات الدوليتين، لمحاسبة قادة الاحتلال على جرائمهم التي تمسّ جوهر القوانين الدولية والإنسانية.

ولقيت مصادقة الاحتلال، بالقراءة التمهيدية، على مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين وإحالته للتصويت عليه في الكنيست، رفضا وإدانات فصائلية فلسطينية واسعة، فيما وصفتها مؤسسات حقوقية معنية بقضية الأسرى بأنها جريمة حرب، محذرة من تبعاتها. وأعربت مؤسسات حقوقية وإنسانية عن قلقها البالغ تجاه تهديد حياة الأسرى وإمكانية استخدام القانون كأداة انتقامية.

"الشعبية": إقرار قانون إعدام الأسرى جريمة حرب تكشف فاشية الاحتلال

غزة/ فلسطين:

دانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أمس، مصادقة لجنة الأمن القومي في برلمان الاحتلال الإسرائيلي، بالقراءة الأولى، على مشروع قانون "عقوبة الإعدام للأسرى الفلسطينيين"، واعتبرته جريمة حرب جديدة تضاف إلى سجل الاحتلال الحافل بالانتهاكات، وتعكس طبيعته "العنصرية والفاشية والدموية". وقالت الجبهة في تصريح صحفي، "إن ما يسمى "قانون الإعدام للأسرى" و"محكمة المشاركين في أحداث 7 أكتوبر" يأتيان ضمن منظومة تشريعية استعمارية تهدف إلى تقويض أي مسار قانوني دولي يمكن أن يحاسب الاحتلال على جرائمه، وتسعى إلى شرعنة الإبادة القانونية بحق الشعب الفلسطيني".

وأوضحت أن هذا المشروع يعبر عن نزعة انتقامية صهيونية تهدف إلى شرعنة الإعدامات الممنهجة التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، من خلال التعذيب الممنهج والإهمال الطبي والقتل المباشر، مشيرةً إلى أن ما يجري في مراكز الاعتقال والتحقيق، وخصوصًا في معتقل "سديه تيمان"، يمثل إعدامًا بطيئًا بإشراف مباشر من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير.

وأضافت الجبهة أن إقرار هذا المشروع يشكل تصعيدًا خطيرًا ضد الحركة الأسيرة وأبناء الشعب الفلسطيني، ويؤكد أن الاحتلال "لا يعرف سوى لغة القتل والإبادة".

وشدّدت على أن الأسرى الفلسطينيين هم مقاتلون من أجل الحرية دافعوا عن وطنهم وكرامة شعبهم، في مواجهة "عصابة من القتلة والمجرمين الذين يمارسون القتل والحصار والتجويع ضد الشعب الفلسطيني".

ودعت الجبهة الشعبية إلى تحرك دولي عاجل للضغط على سلطات الاحتلال ووقف جرائمها بحق الأسرى، ومحاسبة قادتها كمجرمي حرب، مؤكدة أن أي مساس بالأسرى سيُقابل برد فلسطيني وتصعيدٍ في كل الميادين.

معطى: 356 عملا مقاوما بالضفة والقدس خلال أكتوبر

رام الله/ فلسطين:

شهدت الضفة الغربية والقدس خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 356 عملاً مقاوماً نوعياً وشعبياً؛ أسفرت عن إصابة 8 إسرائيليين بجراح مختلفة.

وقال مركز معلومات فلسطين "مُعطى"، في بيان صحفي أمس، إن أعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلة استمرت وتصاعدت ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

وشملت أعمال المقاومة، وفق معطيات "مركز فلسطين"، 16 عملية زرع وتفجير عبوات ناسفة، نُفّذت 9 منها في محافظة جنين، إضافة إلى 3 عمليات تفجير عبوات في محافظة طوباس.

وأسفرت إحدى عمليات التفجير في طوباس عن إصابة 3 من جنود الاحتلال وإعطاب آلية عسكرية أثناء توغل قوات الاحتلال في المحافظة بتاريخ 18 أكتوبر الماضي.

ورصد مركز "مُعطى"، 6 عمليات إطلاق نار واشتباكات مسلحة، إضافة إلى محاولة دهس واحدة نفذها الشهيد محمد علي اشتية، واستهدفت جنود الاحتلال على حاجز في "طريق 443" قرب قرية بيت عور الفوقا غرب رام الله.

وعلى صعيد الحراك الشعبي، استمرّت الفعاليات المناهضة للاحتلال، وسُجّل خلال أكتوبر 237 مواجهة تخلّلها إلقاء حجارة، إلى جانب 20 مظاهرة، و5 عمليات إلقاء زجاجات حارقة ومفرقعات نارية.

ورصد مركز معطى، 13 عملية إضرار بمركبات مستوطنين، و57 عملية تصدٍّ لاعتداءات المستوطنين في مختلف مناطق الضفة الغربية.

83 انتهاكا ضد الحريات الإعلامية خلال أكتوبر الماضي

رام الله/ فسطين:

رصد المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، ووثق خلال شهر تشرين الأول الماضي، 83 انتهاكاً ضد الحريات الإعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال مركز "مدى" في تقرير شهري أمس، إن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب معظم الانتهاكات خلال أكتوبر الماضي، مقارنة بـ 72 انتهاكا خلال أيلول الذي سبقه، وبارتفاع بنسبة 17%.

وبيّن أن الاحتلال ارتكب 78 اعتداءً ضد الحريات الإعلامية الفلسطينية، بالإضافة لـ 4 اعتداءات ارتكبتها جهات فلسطينية مختلفة، واعتداء واحد ارتكبته شركات التواصل الاجتماعي.

الانتهاكات الإسرائيلية..

وتوزعت الانتهاكات الإسرائيلية على النحو التالي: 54 انتهاكا في الضفة الغربية و24 قطاع غزة، بنسبة 94% من جميع الانتهاكات الموثقة، وبارتفاع بنسبة 13% عن الاعتداءات الموثقة خلال شهر أيلول السابق.

وأورد "مدى": "تصنف معظم الاعتداءات ضمن الاعتداءات الخطيرة على الحريات الإعلامية بشكل عام، ووقع معظم انتهاكات الضفة خلال تغطية الصحفيين والطواقم الإعلامية لعمليات قطف الزيتون، بينما شكلت عمليات هدم المنازل معظم الانتهاكات في قطاع غزة".

ورصد المركز الفلسطيني، قتل صحفيين اثنين، بالإضافة لـ 11 انتهاكًا جسديًا؛ وقع منها 8 في الضفة الغربية، كما اعتقل جنود الاحتلال الصحفي مصعب قفيشة وأطلق سراحه بعد عدة ساعات تخللها الضرب والركل والتنكيل به.

ومنعت قوات الاحتلال 28 صحفيا من التغطية في الضفة الغربية، فيما استهدفت 8 آخرين بالرصاص الحي وقنابل الصوت والغاز لمنعهم من تغطية الفعاليات المختلفة في الضفة.

ولفتت المعطيات الحقوقية إلى أن قوات الاحتلال هدمت 15 منزلًا أو قصفتها، لصحفيين من قطاع غزة، بعد سريان اتفاق وقف إطلاق النار في القطاع.

وحرض الناطق باسم جيش الاحتلال، ضد الصحفي معتصم دلول في قطاع غزة، من خلال تغريدة عبر صفحته الرسمية على "X"، ووصفه بأنه إرهابي وكاذب في تغطيته الإعلامية.

ومددت سلطات الاحتلال بتاريخ اعتقال الصحفي والمحرر في موقع "ألترا فلسطين" مجاهد بني مفلح إداريا لمدة شهرين، وقد تم اعتقاله بتاريخ 28 حزيران/ يونيو 2025 بعد اقتحام منزله في بلدة "بيتا" جنوب مدينة نابلس.

وارتفع عدد الانتهاكات الفلسطينية ضد الحريات الإعلامية الموثقة خلال شهر تشرين الأول الماضي إلى 4، مقابل انتهاك وحيد كان وثق خلال شهر أيلول.

وتوزعت الانتهاكات الفلسطينية التي احتلت نسبة 5% من مجمل الانتهاكات الموثقة خلال أكتوبر الماضي على 3 انتهاكات وقعت في الضفة الغربية، وانتهاك وحيد وثق في قطاع غزة.

وأعدم الصحفي صالح الجعفراوي، خلال أكتوبر الماضي، برصاص مجموعة مسلحة أثناء تغطية آثار القصف الإسرائيلي في حي "تل الهوى" جنوب مدينة غزة، بعد انسحاب قوات الاحتلال ودخول الهدنة حيز التنفيذ.

وانحصرت الانتهاكات التي ارتكبتها وسائل التواصل الاجتماعي خلال شهر تشرين الأول الماضي بانتهاك وحيد، بعد أن أقدم تطبيق "واتس آب" المملول لشركة "ميتا" على إزالة إغلاق حساب المحرر في قناة "الجزيرة" إسماعيل أبو عمر بشكل نهائي بحجة مخالفة شروط النشر المتبعة على التطبيق.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من آيار 2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
info@felesteen.ps
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
WWW.FELESTEEN.PS
00970597308096
1700900800
2885990

تصاعد جرائم مستوطني "فتيان التلال" بالضفة.. ضوء أخضر من حكومة نتنياهو

رام الله- غزة/ نور الدين صالح:

في مشهدٍ يكشف مدى تغوّل المشروع الاستيطاني الإسرائيليِّ في الضفة الغربية، تتصاعد اعتداءات المستوطنين، وخاصة ما يُعرف بـ "فتيان التلال"، على القرى والمزارعين الفلسطينيين بوتيرة غير مسبوقة.

هذه المجموعات المتطرفة، التي تشكّلت خلال العقدين الأخيرين وتُعدّ الذراع الشبابية العنيفة للحركة الاستيطانية، تمارس إرهاباً منظّماً تحت حماية جيش الاحتلال الاسرائيلي، في محاولة لإحكام السيطرة على الأرض الفلسطينية وتهجير سكانها، وسط صمتٍ رسمي دولي يشجع على استمرار الجريمة.

خلال الأسابيع الماضية فقط، وثّقت منظمات حقوقية فلسطينية ودولية أكثر من 960 اعتداءً على المزارعين وقاطفي الزيتون، شملت اقتلاع مئات الأشجار، إحراق حقول، سرقة ثمار، والاعتداء الجسدي على الأهالي. وترافقت هذه الانتهاكات مع توسّع في إنشاء البؤر الاستيطانية الجديدة، ليتحوّل موسم الزيتون من رمزٍ للسلام إلى موسم للرعب والخوف.

تبدو هذهِ الموجة من العنف جزءاً من سياسة رسمية متكاملة، لا مجرد انفلات لعصابات مسلّحة. فحكومة الاحتلال التي يقودها بنيامين نتنياهو، ويهيمن عليها اليمين المتطرف ممثلاً بوزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير ووزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش، منحت المستوطنين الغطاء السياسي والقانوني الكامل لفرض وقائع جديدة في الضفة، بالتوازي مع استمرار العدوان على غزة.

في ظل هذا الواقع، يجد المزارعون الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة مفتوحة مع ميليشيات مسلحة مدعومة من الدولة. لا يملكون سوى أدواتهم البسيطة وإرادتهم في حماية أرضٍ ورثوها عن أجدادهم. ومع ذلك، يواصلون الصمود رغم الخسائر والاعتداءات اليومية، فيما تبقى استغاثاتهم للمجتمع الدولي دون استجابة.

يقول الناشط في لجان الدفاع عن الأراضي في الخليل يوسف الطميزي: "المستوطنون يعيثون فساداً في الأرض، والاعتداءات تضاعفت بعد العدوان على غزة. أحياناً يكون الجيش معهم، وهناك أكثر من 960 اعتداء سُجلت ضد قاطفي الزيتون هذا الموسم فقط".

ويضيف الطميزي في حديثه لصحيفة "فلسطين"، أن العوامل التي شجعت المستوطنين واضحة؛ حكومة متطرفة يقودها بن غفير وسموتريتش، ومن بعد الحرب على غزة استغل المستوطنون انشغال العالم وغضّ أنظاره عما يجري في الضفة، فشنّوا حملات يومية من شمال الضفة إلى جنوبها.

فيما يرى الاستشاري في مركز أبحاث الأراضي جمال العملة، أن ما يجري ليس اعتداءات فردية، بل سياسة ممنهجة بدعم رسمي.

ويقول العملة لـ "فلسطين"، "ما حدث في غزة من مجازر، قابله في الضفة ابتلاع ممنهج للأرض. حكومة نتنياهو التي يقودها بن غفير وسموتريتش منحت المستوطنين الضوء الأخضر لتوسيع السيطرة"، مشيراً إلى أن نتنياهو اعطى الضوء الاحتلال للجيش بحماية المستوطنين.

ويضيف العملة أن الحكومة سلّحت المستوطنين بشكل واسع، حيث تم توزيع أكثر من 80 ألف قطعة سلاح عليهم، وهم اليوم يتصرفون كأسياد البلاد. الجيش والشرطة والقضاء باتوا في خدمتهم، وحتى المحاكم امتلأت بقضاة من خلفيات استيطانية.

وحسب إحصاءات مركز أبحاث الأراضي، تم إنشاء أكثر من 217 بؤرة استيطانية جديدة خلال العامين الأخيرين، معظمها بؤر رعوية يستخدمها "فتيان التلال" للسيطرة على الأراضي الزراعية والمراعي الفلسطينية. هؤلاء الشبان المدججون بالسلاح، يرافقهم كلاب مفترسة، ويرتدون أزياء موحدة، ويتلقون دعماً مالياً من جمعيات يمينية متطرفة، بهدف إحكام السيطرة على الأرض وفرض واقع جديد.

أهداف السيطرة والتهجير

الهدف الأساسي – بحسب الطميزي – هو "الاستيلاء على الأرض ودفع الفلسطينيين إلى الرحيل القسري"، عبر خلق بيئة عنف وانعدام أمان تجعل الحياة اليومية مستحيلة. يقول: "يريدون قتل الأمل في نفوس الناس واستغلال حالة الإحباط بعد الحرب وتراجع الدعم العربي، ليثبتوا واقعاً جديداً. لكن الناس رغم ضعف الإمكانيات يدافعون عن أرضهم بكل ما يملكون، من خلال لجان المقاومة الشعبية والمؤسسات المحلية".

فيما يحذر العملة من أن هذه الاعتداءات تحمل مخاطر استراتيجية على الوجود الفلسطيني نفسه، قائلاً: "فقدان الأرض يعني فقدان مصدر الرزق ودفع الناس إلى الهجرة الطوعية. إنه قتل للاقتصاد المحلي، خصوصاً الزراعي، وتدمير لأي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية".

آليات التصدي والصمود

في ظل ميزان قوى مختلّ وغياب الحماية الدولية، يراهن الفلسطينيون على الصمود الشعبي كوسيلة أساسية للتصدي. يقول الطميزي: "المطلوب من الجهات الرسمية الفلسطينية دعم صمود الناس والمزارعين، سواء من خلال البلديات ووزارة الزراعة أو ببرامج دعم مباشر للأهالي. كما نحتاج إلى تضامن دولي فعّال من المجموعات المتضامنة التي تزور الضفة خلال مواسم الزيتون".

أما العملة فيؤكد أن مواجهة الاستيطان في منتهى القسوة وأن "الإمكانيات الفلسطينية محدودة"، لكن "العمل الجماعي والتمسك بالأرض" هو ما يبقي الفلسطينيين صامدين. ويضيف: "نحن ننتظر أن يتغير الموقف الدولي، لكن حتى يحدث ذلك، يبقى الرهان على إرادة الناس وصمودهم في وجه آلة استيطان مدعومة من جيش وسلطة احتلال تعلن أنها فوق القانون".

مع ازدياد تغوّل "فتيان التلال" المدججين بالسلاح، وتحوّلهم إلى ذراع ميدانية لسياسات التهويد، تتسع مساحة الخطر في الضفة الغربية. فبينما يُمعن الاحتلال في تدمير غزة، يجري في الضفة تثبيت وقائع جديدة على الأرض تهدف إلى تفريغها من سكانها الأصليين.

د. فايز أبو شمالة

قانون إعدام الأسرى في السجون الإسرائيلية

مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين الذي أقرته لجنة الأمن في الكنيست الإسرائيلي لا يخدم العدو الإسرائيلي، ويصب في مصلحة المقاومة الفلسطينية، وعلى مدار عشرات السنين، حذرت أوساط سياسية إسرائيلية من إقرار قانون كهذا، وحالت دونه والعرض على التصويت في الكنسيت، وبكل تأكيد، لم نكن رفض قانون إعدام الأسرى من منطلقات إنسانية، وإنما من منطلقات أمنية إسرائيلية.

وقد حرصت إدارة السجون الإسرائيلية خلال عشرات السنين السابقة على أن تظهر الأسرى الفلسطينيين خلف القضبان في أحسن صورة، وأنهم يتلقون ثلاث وجبات من الطعام، وأن لهم الحق في الحياة ضمن تنظيمات داخل السجون، وأن لهم الحق في التعلم، وحتى الزواج، وأن السجون الإسرائيلية أشبه بفنادق خمس نجوم، وكل ذلك بهدف تشجيع الشباب الفلسطيني على تسليم أنفسه، وعدم القتال حتى الشهادة.

وعلى مدار عشرات السنين مثلت السجون الإسرائيلية دعوة سياسية للمقاومين الفلسطينيين بعدم القتال حتى النهاية، والاستسلام في لحظة ضيق أو ضعف، فهناك حياة أخرى خلف الأسوار، تشكل بعض الأمل بالحياة.

إقرار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين هو دعوة إلى الشباب الفلسطيني في كل مكان، أن يقاتلوا عدوهم حتى الشهادة، دون أن يفكر بالاستسلام، أو أن ينتظر لحظة الأسر المهينة والمذلة، التي ستأخذه في النهاية إلى الإعدام، فالموت في ساحات المواجهة أكثر راحة وهناء وتكريماً من الموت في غرف الإعدام، أو التشفي والإهانة كما فعل الإرهابي بن غفير مع الفلسطينيين الذين استسلموا للجيش الإسرائيلي في لحظة ضعف، وعرضهم بن غفير في فيديو مهين للكرامة الإنسانية.

قانون إعدام الأسرى يعني ألا يسلم الفلسطيني نفسه للعدو مهما أحاطت به النوائب.

قانون إعدام الفلسطينيين وفق تقديري هو دعوة صريحة للشعب الفلسطيني لأن يسير على درب الشيخين الشهيدين: الشيخ العربي السوري عز الدين القسام الذي قال لرجاله قبل تسعين سنة: موتوا شهداء.

والشيخ العربي الليبي عمر المختار الذي قال لرجاله قبل 95 سنة:

نحن لا نستسلم، نموت أو ننتصر.

وأزعم أن هذه هي أقصر الطرق لتحرير أرض فلسطين.

وخطواته الإنسانية والعملية

"غزة عاصمة المقاومة في العالم".. تفاعل واسع مع تصريحات الرئيس الكولومبي

غزة/ محمد عيد:

لاقت مواقف الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو وخطواته العملية لتخفيف حدة الكارثة الإنسانية في غزة، تفاعلا وإشادة واسعة وثناء على تصريحاته العلنية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي والإبادة الجماعية في القطاع.

ووصف نشطاء ومغردين الرئيس بيترو، بـ"الرئيس الإنسان" و"الرئيس الشجاع" و"الرئيس الحر"، دون أن يخفوا آمالهم بخروج هذه المواقف من رؤساء وزعماء آخرين.

وعبّر الرئيس بيترو عن تضامنه العميق مع الشعب الفلسطيني، مؤكدا أنه على اتصال دائم بأبطال الإنسانية في غزة، الذين وصفهم بأنهم "رمز للصمود والمقاومة في وجه الإبادة الجماعية".

وقال بيترو في حوار مباشر جمعه بعدد من رموز ونشطاء غزيين عبر قناة الجزيرة مباشر، إن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء الاحتلال ووزير الجيش السابق بتهم تتعلق بجرائم الإبادة في غزة، لكن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتجاهل تلك القرارات ويتعامل معها بـ"انتقائية سياسية".

وتعليقا على ذلك، ووصف سعيد البنا هذا الزعيم بأنه: "أشجع رجل على وجه الأرض، تحية تقدير واعتزاز لهذا الإنسان". ليكتب سامر خليل أيضا: "الإنسانية ليست دين وإنما رتبة يصل لها بعض البشر".

وغرد رئيس مركز القدس الدولي د. حسن خاطر: "هذا رئيس حر وشجاع، تتمنى كل الشعوب العربية والشعوب المسحوقة في العالم أن تحظى برئيس من هذا النوع".

وإشادة بتصريحاته وخطواته شارك محمد السيد برنامج زيارة الرئيس إلى العاصمة المصرية، التي تمثلت بزيارة مركز الهلال الأحمر لتقديم المساعدات لغزة والسودان.

وقال السيد إنه: "لم يكتفِ بالكلام، بل شارك بنفسه في تعبئة المساعدات المتجهة إلى غزة والسودان .. موقف إنساني نبيل يستحق الاحترام والتقدير".

وفي تصريحاته أيضا، تفاخر الرئيس بيترو بغزة واصفا إياها بأنها: "عاصمة المقاومة في العالم!؛ لأنها أثبتت أن النضال من أجل الحرية يمكن أن يكون أقوى من آلة الحرب!".

وكتب مراسل "الجزيرة مباشر" محمد شاهين: "هذا رئيسٌ استثنائيٌّ حتى في هذا اللقاء.. لطالما تمنيت أن أجد قائدًا عربيًا حُرًّا جريئًا يخاطب البشرية بنفسه، من كلِّ مكانٍ تحطُّ فيه قدماه، ليحذّر من إبادة غزة ويفضح جرائم عصابة تلذَّذت بالإجرام".

وقال الحقوقي التونسي محمد حيدري: "في لحظة صمت عربي شامل، يبرز موقف الرئيس الكولومبي باعتباره موقفًا أخلاقيًا وإنسانيًا نادرًا، وأثبت أن العالم خيارٍ مصيري: إمّا أن يكون حرًّا ذا سيادة، أو تابعًا تحت هيمنة الإمبراطوريات".

وحول التزامه بدعم سكان غزة بالمساعدات الإنسانية والطبية، عدّ ذلك "موقفا يجسد التزامًا حقيقيًا بالقيم الإنسانية لا بالشعارات".

وأضاف: "لقد تراجع حكّام العرب إلى مربع الصمت والتواطؤ، متذرعين بالواقعية السياسية ومكتفين ببيانات خالية من المضمون.. خانوا فلسطين بالصمت أولًا، وبالتطبيع ثانيًا، بينما رجل من قارة بعيدة أعاد إلى العالم صوته الأخلاقي".

وفي جانب إنساني مؤثر من حديثه، أعلن الرئيس بيترو أن بلاده سترسل مساعدات طبية عاجلة إلى غزة، موضحا أنه قرر إرسال مديرة المستشفى العسكري في كولومبيا ووفدا من الأطباء إلى القاهرة لمرافقة شحنة المساعدات الطبية، التي ستتضمن "أطرافا صناعية وأدوات طبية وأطباء متخصصين لدعم مستشفيات غزة". وأبدى استعداد كولومبيا لدعم وزارة الصحة الفلسطينية بكل ما يلزم، بما في ذلك إرسال أطباء ومستلزمات علاجية بشكل مستمر.

وفي بادرة رمزية لافتة، أعلن الرئيس الكولومبي عزمه منح أهالي غزة وسام "المناضل الكبير سيمون بوليفار"، أعلى وسام وطني في كولومبيا، تقديرا لصمودهم وتضحياتهم، قائلا: "أنتم تمثلون شرف المقاومة العالمية وكرامة الإنسان في مواجهة القهر".

و"سيمون بوليفار" شخصية رمزية في أميركا الجنوبية، ويعتبره البعض إحدى أساطيرها، حرّر جزءا كبيرا من جنوب القارة الأميركية من الهيمنة الإسبانية واستحق بذلك لقب "الليبرتادور" أي "المحرّر".

ترأس ما سمي سابقا كولومبيا الكبرى التي كانت تضم دول فنزويلا وكولومبيا والإكوادور، وأطلق اسمه على دولة بوليفيا، وتركت انتصاراته العسكرية ضد الجيوش الإسبانية والمناصب السياسية الهامة التي تقلدها في العديد من دول جنوب أميركا أثرها العميق، وجعلته بطلا تاريخيا في الجزء اللاتيني من القارة الأميركية.

قوة "رادع" تنفذ عملية أمنية جنوبي خانيونس

غزة/ صفا:

قال مصدر أمني في غزة، إن قوة "رادع" نفذت عملية أمنية دقيقة فجر اليوم الإثنين جنوبي مدينة خان يونس جنوبي القطاع، أسفرت عن اعتقال 5 عناصر من ميليشيا العميل حسام الأسطل بعد رصد ومتابعة استخباراتية منهجية لأنشطتهم المشبوهة.

وأضاف المصدر، أنه خلال العملية صادرت القوة عددًا من قطع السلاح ومبالغ مالية كانت تُستخدم في تمويل أعمالٍ تخريبية وتسهيل نشاطات تستهدف أمن المقاومة وسلامة الجبهة الداخلية.

وأكد المصدر استمرارية الملاحقة الحازمة لكل من يعبّر عن ولائه للعدو أو يتعاون مع شبكاته.

وأشار إلى أنه تم إحالة المقبوض عليهم إلى الجهات المختصة؛ لاتخاذ الإجراءات القانونية والعسكرية المتبعة.

وأكد المصدر، التزام القوة بأعلى معايير الدقة والاحترافية في كل عملياتها، حفاظًا على الأمن العام والاستقرار.

24 يومًا من الهدنة المنتهَكة.. رصـاص وقذائف الاحتــلال تحصــد أرواح المدنييـن في القطاع

غزة/ جمال غيث:

رغم مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على توقيع اتفاق الهدنة بين الفصائل الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي بوساطة دولية في يناير الماضي، تواصل قوات الاحتلال خروقاتها اليومية في مختلف مناطق قطاع غزة، عبر إطلاق القذائف والرصاص الحي واستهداف الأحياء السكنية والخيام المؤقتة للنازحين، في انتهاك صارخ لكل القوانين الدولية والاتفاقيات التي نصت على وقف إطلاق النار.

في خيمة صغيرة بمنطقة جباليا البلد شمال قطاع غزة، يحاول المواطن أيمن محمود كل مساء أن يضم أحفاده الصغار إليه للاحتماء من البرد، ومن رصاص الاحتلال الذي لا يتوقف حتى بعد الهدنة.

يقول محمود، بصوت يختلط بالخوف، لصحيفة "فلسطين": "كل ليلة نسمع أصوات الانفجارات والرصاص، نخشى أن تصيبنا قذيفة ونحن نائمون في الخيمة التي بالكاد تحمينا من البرد".

ويضيف محمود، الذي نزح من منزله المدمَّر بالكامل خلال الحرب على القطاع، أنه عاد بعد توقيع اتفاق الهدنة أملاً في الاستقرار، لكنه وجد نفسه يعيش تحت تهديد مستمر، متسائلًا بحرقة: "أين وقف إطلاق النار الذي تحدثت عنه الدول الراعية؟ ولماذا لا يُلزم المجتمع الدولي الاحتلال باحترام تعهداته؟".

أُسر مهدَّدة

المشهد ذاته يتكرر مع إبراهيم مقاط، الذي يسكن شرق حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، إذ عاد إلى ما تبقّى من منزله بعد رحلة نزوح طويلة، ليجده ركامًا، فاضطر إلى بناء خيمة لإيواء أسرته المكونة من سبعة أفراد.

يقول مقاط لـ"فلسطين": "منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، لم تمر ليلة دون أن نسمع أصوات القذائف أو الرصاص. الاحتلال يطلق النار عشوائيًا باتجاه المناطق الشرقية، فيخرق الهدنة بشكل يومي ومتعمد".

ويشير إلى أن تلك الخروقات تسببت في استشهاد العشرات وإصابة المئات من المدنيين، بينهم نساء وأطفال، مؤكدًا أن العالم يقف متفرجًا على ما يجري دون أي تحرك فعلي لمحاسبة الاحتلال أو إلزامه بالاتفاق.

أما المواطن عبد الله عوض، من حي التوام شمال القطاع، فيصف المشهد بالقول: "كل ليلة نستيقظ على أصوات انفجارات تهزّ الخيام والمنازل المهدّمة. الاحتلال يحاول تدمير ما تبقى من معالم الحياة في شمال وشرق المدينة".

ويؤكد أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يمارس خروقاته دون حسيب أو رقيب، رغم تعهده الرسمي بوقف إطلاق النار، مشددًا على ضرورة تدخل الدول العربية والإسلامية، وخاصة الدول التي رعت اتفاق الهدنة، لإجبار الاحتلال على التوقف عن عدوانه.

خروقات متواصلة

في اليوم الثالث والعشرين من الهدنة، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عملياتها العسكرية في المناطق الشرقية من قطاع غزة، إذ سُمع دوي انفجارات عنيفة طوال الليل، فيما اهتزت خيام النازحين وما تبقّى من منازلهم بفعل القصف المدفعي.

وشهدت قرية عبسان شرق خان يونس عمليات نسف لعدد من المنازل، كما أطلق جنود الاحتلال النار بكثافة نحو المناطق الشرقية للمدينة، ما أدى إلى إصابة طبيبة فلسطينية داخل مستشفى الصليب الأحمر الميداني في مواصي رفح بطلق ناري في قدمها أثناء أدائها واجبها الإنساني.

وفي وسط القطاع، قصفت المدفعية الإسرائيلية مناطق شرقي دير البلح، بينما نفذت قوات الاحتلال عمليات تدمير واسعة شرق مدينة غزة، مستهدفة منازل المواطنين والمزارع والبنية التحتية.

وتأتي هذه الخروقات في وقت تبذل فيه الأطراف الدولية جهودًا لتثبيت وقف إطلاق النار، إلا أن إصرار الاحتلال على التصعيد الميداني يقوّض كل المساعي السياسية والإنسانية.

ويرى مراقبون أن سلطات الاحتلال تستخدم الهدنة كغطاء لإعادة تموضع قواتها وتنفيذ عمليات اغتيال واستهداف محدودة، في حين تواصل فرض حصار خانق على القطاع وتمنع إدخال المواد الإنسانية والطبية اللازمة.

هدنة منتهَكة

وبحسب إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية، استُشهد خلال الأسابيع الثلاثة الماضية 236 مواطنًا وأصيب أكثر من 600 آخرين منذ إعلان وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر، فيما جرى انتشال 502 جثمان من تحت الركام نتيجة الاستهدافات الإسرائيلية المتواصلة.

وخلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة فقط، استقبلت مستشفيات القطاع سبعة شهداء، بينهم ثلاثة جدد وثلاثة تم انتشالهم من الأنقاض، بالإضافة إلى ستة جرحى أصيبوا في القصف الليلي.

وترتفع بذلك حصيلة الحرب الإسرائيلية على القطاع، منذ السابع من أكتوبر 2023، إلى 68,865 شهيدًا و170,670 مصابًا، ما يعكس فداحة الانتهاكات الإسرائيلية رغم كل الاتفاقات والوساطات الدولية.

ويرى أهالي القطاع أن استمرار القصف والاعتداءات دليل على تهاون المجتمع الدولي مع الاحتلال، وعدم وجود إرادة حقيقية لردعه أو محاسبته.

يقول المواطن إبراهيم مقاط: "نسمع تصريحات الدول الراعية للهدنة، لكنها تبقى حبرًا على ورق، لا أحد يتحرك فعليًا لوقف نزيف الدم".

ويطالب الغزيون بضرورة تفعيل دور الوسطاء الدوليين والعرب لإجبار الاحتلال على الالتزام الكامل ببنود الهدنة ووقف استهداف المدنيين والمنشآت الطبية والإنسانية.

وتستمر خروقات الاحتلال في قطاع غزة لتؤكد أن الهدنة الهشّة ليست سوى هدنة من طرف واحد، يدفع ثمنها الشعب الفلسطيني الأعزل، بينما يلتزم الفلسطينيون بالاتفاق الذي رعته دول عربية ودولية، فيصرّ الاحتلال على مواصلة جرائمه وفرض سياسة النار والتدمير، ضاربًا بعرض الحائط كل القوانين الإنسانية والدبلوماسية.

وفي ظل هذا الواقع، تبقى غزة مدينة تحاول النجاة، وسكانها ينتظرون من العالم أن يتحرك، لا بالكلمات، بل بالأفعال، لوقف آلة القتل الإسرائيلية التي لم تلتزم يومًا بسلامٍ ولا هدنة.

لمعالجة هذا الملف وطنيا واجتماعيا

بعد حرب الإبادة الجماعية.. حقوقي فلسطيني يدعو لإنشاء سجل وطني للمفقودين

رام الله- غزة/ محمد عيد:

تفيد معطيات حقوقية وحكومية بأن أعداد المفقودين والمخفيين قسرا جراء حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على قطاع غزة، يتراوح بين 8000 – 9500 حالة فيما ترفض سلطات الاحتلال التعاون مع الجهات الحقوقية والدولية في هذا الملف.

وأمام هذا الواقع الصعب والمعقد وغير المسبوق تاريخيا، اقترح المدير العام لمركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان عصام العاروري إنشاء سجل وطني للمفقودين يكون بمثابة مرجع قانوني وجنائي على مدار السنوات والأجيال القادمة.

وأوضح العاروري أن الظروف القائمة في غزة، وإنشاء المقابر الجماعية لجثامين مجهولة الهوية سواء ارتقت داخل غزة أو داخل الأراضي المحتلة، يدفعنا كفلسطينيين الذهاب نحو إنشاء سجل وطني للمفقودين.

وشدد في حديثه لصحيفة "فلسطين" على أهمية هذا السجل في إنهاء تداعيات نفسية واجتماعية عائلية وأخرى وطنية – حتى بعد عقود قادمة – لافتا إلى أن هذا الأمر يخضع لمشاركة وكلاء النيابة، الطب الشرعي، ذوي الشهداء.

واستدل بتجارب دولية كالأرجنتين وإسبانيا ودول أخرى ما تزال تعالج قضية المفقودين منذ عقود طويلة، والآن أمام التطور العلمي أصبح الأمر أسهل من الماضي.

ورغم نقص الإمكانيات العلمية والطبية في غزة للتعرف على جثامين الشهداء أو رفاتهم، لكن بتقديره: نحن بحاجة داخلية لإنشاء سجل وطني للمفقودين من خلال معاينة الجثامين أو جمع أكثر من معلومة ممكنة للمساعدة اليوم أو غدا في التعرف على الجثامين المجهولة أو مقتنياتهم أو رفاتهم.

وبحسب "المركز الفلسطيني للمفقودين والمخفيين قسرا" فإن مأساة المفقودين والمخفيين قسرا تمثل أحد أكثر الوجوه قسوة لجريمة الإبادة الجماعية المستمرة ضد سكان القطاع، بعد مرور عامين على هذه الإبادة التي بدأت في 8 أكتوبر 2023.

وأوضح المركز، في تقاريره الدورية، أن آلاف العائلات الفلسطينية ما زالت تبحث عن أثر لأحبائها بين الركام والمقابر الجماعية والسجون الإسرائيلية، دون أن تتلقى أي معلومات موثوقة عن مصيرهم أو أماكن وجودهم.

وأكد أن استمرار العدوان والانقطاع المتكرر للاتصالات وصعوبة الوصول إلى المناطق المدمرة والتمركز العسكري الإسرائيلي في مناطق واسعة من القطاع يحول دون التوثيق الكامل للحالات.

توثيق لأجل المقاضاة

وبعد توقيع اتفاق وقف حرب الإبادة على غزة، في 10 أكتوبر/ تشرين أول الماضي في مدينة شرم الشيخ المصرية، تدور بين الحين والآخر صفقات تبادل الأسرى والجثامين بين الاحتلال وحركة حماس بوساطة مصرية قطرية تركية وبإشراف أمريكي.

وحتى هذه اللحظة، سلمت كتائب القسام جثامين 7 إسرائيليين قتلوا أثناء الأسر في غزة برصاص وصواريخ إسرائيلية، في حين أفرج جيش الاحتلال عن جثامين 225 شهيدا مجهولي الهوية.

وتعليقا على ذلك، وصف العاروري سلوك الاحتلال بـ"الهمجي" و"غير القانوني".

وذكر أن الاحتلال يتعامل مع جثامين الشهداء بطريقة تخالف قوانين الحرب والأنظمة الدولية ذات الصلة.

وأفاد بأن هناك نصوص واضحة لاتفاقية جنيف 1، 3، 4 تنظم الحرب، لكن الاحتلال لا يحترم تلك البنود ولا يلتزم بها، ومن ضمن هذه البنود: "على الأطراف المتحاربة أن تتعامل باحترام مع جثامين الطرف الأخر بشكل يسهل التعرف عليها ويجري تسليمها في أقرب وقت بعد انتهاء الأعمال الحربية".

وفي حالة الجثامين التي سلمها جيش الاحتلال عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وصف ذلك بـ"طريقة اغتيال متعمدة" و "جريمة حرب" تضاف لسجل الجرائم الإسرائيلية.

وبحسب وزارة الصحة في غزة فإنها تسلمت 225 جثمانا عبر دفعات منذ 14 أكتوبر وحتى اللحظة.

وأكدت الوزارة أن طواقمها الطبية تواصل التعامل مع الجثامين وفق الإجراءات الطبية والبروتوكولات المعتمدة، تمهيدا لاستكمال عمليات الفحص والتوثيق والتسليم للأهالي.

وبتقديرات الحقوقي الفلسطيني فإن هناك ضعف فلسطيني في "التوثيق لأغراض التقاضي" في المحاكم الدولية، مشددا على ضرورة الاهتمام بالملاحقة القضائية والدولية ضد الاحتلال وقادته المجرمين.

وفي بيانات سابقة، أفادت وزارة الصحة بأن الجثامين التي تسلمتها عبر اللجنة الدولية مجهولة وليست لها أسماء، وتحمل آثار تنكيل وتشمل الضرب وتكبيل الأيادي وتعصيب الأعين وتغيير ملامح الوجه.

وتتعرف العائلات الفلسطينية على جثامين أبنائها من خلال ما تبقى من علامات مميزة في أجسادهم أو من ملابس كانوا يرتدونها قبل فقدانهم، وسط غياب أجهزة الفحص بسبب الحصار الإسرائيلي وتدمير المختبرات في غزة.

تعذيب وإعدام

ويقول مدير المكتب الإعلامي الحكومي د. إسماعيل الثوابتة إن الأهالي لم يتعرفوا سوا على جثامين 75 شهيدا من أصل 225 جثمانا سلمهم الاحتلال عبر دفعات.

ووصف الثوابتة في حديثه لـ"فلسطين" الدفعة الأخيرة التي يقدر عددها 30 جثمانا، الجمعة، هي الأصعب من بين الدفعات التي تم الإفراج عنها.

وأوضح أن الجثامين معظمها عبارة عن عظام فقط وعدد منها بدون ملامح، حيث ذابت ملامحها من التعذيب والدفن في الرمال. وأشار إلى تهتك الجثامين بسبب تعرضها لإطلاق نار وتنكيل ودهس بالدبابات وآخرين تعرضوا للإعدام خنقا وهو ما يثبت أن هؤلاء كانوا أسرى أحياء قبل تعذيبهم وقتلهم وإعدامهم.

وأكد الثوابتة أن الطواقم الحكومية قامت بدفن 120 جثمانا لشهداء مجهولي الهوية في مقبرة جماعية، وذلك بعد استنفاذ الإجراءات اللازمة.

يشار إلى أن الاحتلال يرفض تسليم كشوفات بأسماء الشهداء أو الأسرى الأحياء المعتقلين في سجونه وهو ما يفاقم من معاناة ذوي المفقودين.

وقبل حرب الإبادة الجماعية على غزة، أحصت (الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء) احتجاز سلطات الاحتلال جثامين 735 شهيدا، بينهم 256 في مقابر الأرقام و497 شهيدا منذ عودة سياسة الاحتجاز عام 2015، كما وثقت الحملة احتجاز 336 جثمانا (الضفة والقدس) منذ اندلاع الحرب 2023.

ويعود 86 جثمانا من المحتجزين لشهداء الحركة الأسيرة، بالإضافة لـ 67 طفلا لم تتجاوز أعمارهم 18 عاما، كما يحتجز الاحتلال جثامين 10 نساء.

وأمام تلك الأرقام والمعطيات، أبدى المدير العام لمركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان عصام العاروري تفاؤله بالتعرف على هويات جثامين أو رفات الشهداء لو بعد عقدين أو ثلاثة أو أكثر في حال إنشاء سجل وطني للمفقودين.

من الجبهة إلى المستشفيات النفسية.. جيش الاحتلال في مواجهة أعمق أزماته

غزة- الناصرة/ محمد الأيوبي:

مع توقف حرب الإبادة الاسرائيلية في قطاع غزة، بدأت تطفو على السطح قصص ومعاناة جنود وضباط في جيش الاحتلال، ممن عادوا من خطوط المواجهة وهم يجرون أثقالاً نفسية عميقة، وصلت إلى حد الانتحار أو الوقوع تحت صدمات عصبية مزمنة.

ورغم محاولات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الإبقاء على هذه الحالات طي الكتمان، تكشف الشهادات الفردية والتسريبات الإعلامية حجم أزمة تمتد من القواعد الميدانية إلى المستويات القيادية العليا، ما يعكس تفككًا متسارعًا في البنية المعنوية للجيش الذي طالما قدم نفسه بوصفه "الجيش الأقوى في المنطقة".

فقد نشرت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية شهادة الجندي والممرض في جيش الاحتلال "يسرائيل حياة"، الذي شارك في القتال داخل غزة، حيث قال للصحيفة: "أحلم أن أتلقى رصاصة بين عيني. أنا جثة تمشي على قدمين".

وشارك الجندي أخيراً في جلسة أمام نواب "الكنيست" وأخذ يصرخ: "هل تعرفون كيف يكون الشعور عندما ترفع جثث أصدقائك؟ كلما جلست، أرى الجثث، أرى أصدقائي يتفجرون أمام عيني. أحاول أن أقتل نفسي كل يوم. وصف لي طبيب نفسي 15 قرصا في اليوم، جرعة تكفي لتنويم حصان. عالجوني أرجوكم".

وفي السياق نفسه، كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية عن انتحار ضابط رفيع في "سلاح الجو" يُعد من أقدم مشغّلي الطائرات المسيّرة بجيش الاحتلال، بعد معاناة طويلة من صدمات نفسية ناجمة عن مشاهد القصف والدمار خلال الحرب في غزة. ونقلت الصحيفة عن أحد أصدقائه قوله إن الضابط الذي حظرت الرقابة العسكرية نشر اسمه صرح قبل انتحاره: "يجب إيقاف الحرب، فلتداعياتها أبعاد لا نفهمها بعد".

كما نقلت "لوفيغارو" شهادة جندي آخر يدعى "يؤاف" (25 عامًا)، يعاني نوبات هلع حادة، ويلقي باللوم على رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، قائلا: "نتنياهو جعل (إسرائيل) تبدو كالشيطان أمام العالم، فقد أطال أمد هذا الصراع ليبقى في السلطة".

ووفقاً لمعطيات كشفت عنها وسائل إعلام إسرائيلية، فإن أكثر من 10 آلاف جندي لا يزالون يُعالجون من أزمات نفسية، في حين تمّ الاعتراف بـ3769 جندياً فقط ممّن "يتأقلمون مع اضطراب ما بعد الصدمة"، ويتلقّون علاجاً متخصّصا.

وكانت كشفت "هيئة البث العبرية"، نهاية الأسبوع الماضي، عن تسجيل 279 محاولة انتحار في صفوف الجيش خلال 18 شهراً، متحدّثةً عن مقتل 36 عسكرياً انتحاراً خلال الفترة نفسها. واستندت هذه المعلومات إلى تقرير جديد لـ"مركز البحوث والمعلومات في الكنيست"، بيّن أن جمع البيانات المنظّمة عن محاولات الانتحار في الجيش، بدأ عام 2024.

كذلك، عرض بيانات منذ عام 2017، أظهرت أن 124 جنديّاً توفوا منتحرين، حتى تموز 2025، 68% منهم في الخدمة الإلزامية، و21% في الاحتياط النشط، و11% في الخدمة الدائمة. وأشار التقرير إلى ارتفاع ملحوظ في حالات الانتحار بين مجندي الاحتياط منذ عام 2023، رابطاً هذا الارتفاع بزيادة عدد المجنّدين النشطين منذ اندلاع حرب غزة.

امتداد الصدمة إلى الرتب العليا

الخبير العسكري والاستراتيجي العقيد متقاعد نضال أبو زيد يرى أن هذه الظاهرة كانت متوقعة، موضحًا أن اضطراب ما بعد الصدمة لا يظهر خلال القتال، بل يتجلى عادة بعد توقف العمليات.

وقال أبو زيد لصحيفة "فلسطين": "مرحلة ما بعد الحرب هي الأشد على الجنود الإسرائيليين. فهم يواجهون مشاهد القتل التي شاركوا فيها دون وجود سياق قتالي يبررها، ما يولد ما يعرف بـ(هستيريا الحرب)".

وأشار إلى حادثة اختفاء المدعية العسكرية في جيش الاحتلال يفعات تومير يروشلمي قبل العثور عليها، مع وجود رسالة قريبة من كونها رسالة انتحار، قائلاً إن ذلك "يؤكد أن الانهيار النفسي وصل إلى أعلى مستويات المؤسسة العسكرية".

وتوقع أبو زيد أن يترك هذا الانهيار النفسي أثرًا مباشرًا على جاهزية جيش الاحتلال قائلاً: "الاضطرابات النفسية داخل الجيوش أخطر من الإصابات الجسدية، لأنها تؤثر على الروح القتالية، وعلى جاهزية قوات الاحتياط، وتنعكس على ثقة الجنود بقيادتهم وبمبررات الحرب نفسها".

وأضاف أن ما تشهده (إسرائيل) اليوم هو بداية موجة أوسع من الاضطرابات النفسية ستظهر بشكل متزايد خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

تعتيم رسمي

من جانبه، يؤكد الخبير في الشأن الإسرائيلي إسماعيل مسلماني أن الاحتلال يمارس تعتيماً واسعاً على حجم الانهيارات النفسية داخل الجيش، ليس فقط لأسباب عسكرية، بل بالدرجة الأولى لحسابات سياسية واجتماعية حساسة.

ويقول مسلماني لصحيفة فلسطين: "هناك تعتيم عسكري وأمني وسياسي حول هذه الظاهرة، لأن الكشف عنها بشكل كامل سيُحدث صدمة داخل المجتمع الإسرائيلي، وسيؤثر على ثقة الجمهور بالمؤسسة العسكرية، وكذلك على استعداد الجنود والاحتياط للالتحاق بالخدمة".

ويضيف أن هذه الحرب تختلف عن جميع الحروب التي خاضتها (إسرائيل) منذ عام 1948، مشيرًا إلى أنها المرة الأولى التي يواجه فيها الجيش حربًا متواصلة لعامين كاملين دون توقف، وهو ما لم يعتده، إذ أن البقاء في غزة لفترات طويلة، داخل بيئة قتالية معقدة، وفي حالة ترقب دائم لعبوة أو رصاصة أو كمين، يخلق ضغطًا نفسيًا هائلًا لا يستطيع الجندي الإسرائيلي احتماله".

ويشير إلى تضارب الأرقام المتعلقة بالخسائر البشرية والإصابات النفسية، إذ أن هناك تقديرات تشير إلى وصول عدد قتلى الجيش إلى نحو 1900 منذ السابع من أكتوبر، بينما أعداد المصابين نفسياً تتراوح بين 26 ألفًا وفق "يديعوت أحرونوت"، في حين تتحدث "هآرتس" عن أرقام أكبر من ذلك، وهو ما يعكس وجود إخفاء مقصود للحقائق.

ويؤكد مسلماني أن هذا "ما يجري الآن من مفاوضات وقف لإطلاق النار ليس قرارًا سياسيًا فقط، بل يعكس حقيقة واضحة بأن الجيش غير قادر ميدانيًا على الاستمرار، وغير مهيأ لحروب المدن والعصابات التي تخوضها المقاومة".

ويشير إلى "الحديث المتزايد داخل (إسرائيل) حول ضرورة إعادة تأهيل الجيش، وإعادة صياغة قانون التجنيد، نتيجة الهشاشة النفسية والانهيارات المتكررة حتى داخل المعسكرات نفسها، حيث شهدت وحدات حالات إطلاق نار تحت تأثير الهلع والكوابيس".

محامون يطالبون بإسقاط قضية الاعتداء على أسير فلسطيني في "سدي تيمان"

الناصرة/ فلسطين:

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" في تقرير أن محامي الدفاع عن جنود الاحتياط الإسرائيليين المتهمين بالاعتداء العنيف على أسير فلسطيني، طالبوا أول من أمس، بإسقاط التهم الموجهة إليهم، بحجة وجود "عيوب واضحة" في الإجراءات القانونية المتعلقة بالقضية.

وأوضح التقرير أن محامي الجنود المتهمين دعوا خلال مؤتمر صحفي إلى إلغاء المحاكمة، بعدما أقرت رئيسة الشؤون القانونية في الجيش الإسرائيلي، اللواء يفعات تومر-يروشالمي، بأنها أجازت تسريب تسجيل مصور من كاميرات المراقبة يوثق الحادثة المزعومة إلى وسائل إعلام إسرائيلية، الأمر الذي ساهم بحسبهم في تسييس القضية وإثارة موجة واسعة من الجدل داخل إسرائيل وخارجها.

وقدمت اللواء يفعات تومر-يروشالمي، التي كانت تشغل منصب المدعية العامة العسكرية، استقالتها يوم الجمعة، ثم اختفت لساعات صباح الأحد، ما استدعى تدخل الشرطة التي بدأت عملية بحث بعد العثور على سيارتها متوقفة قرب أحد الشواطئ شمال تل أبيب، وسط مخاوف من تعرضها لأذى، قبل أن تؤكد الشرطة لاحقاً العثور عليها وهي في حالة جيدة.

ووقف أربعة رجال ملثمين بأقنعة سوداء خلف المحامين أثناء حديثهم للصحفيين في المؤتمر الصحفي، وقال المحامون إن هؤلاء هم أربعة من بين الجنود الخمسة المتهمين في القضية.

ووفق التقرير، فقد وجهت إلى الجنود الخمسة في شباط/فبراير الماضي تهم تتعلق بالاعتداء والتسبب بإصابات خطيرة خلال هجوم وقع في تموز/يوليو 2024، أسفر عن كسر أضلاع المعتقل الفلسطيني، وثقب رئته اليسرى، وتمزق المستقيم.

وكان المعتقل، وهو رجل فلسطيني من غزة، محتجزا في سجن قاعدة سدي تيمان العسكرية جنوب إسرائيل، ولم تُكشف هوية المعتقل أو الجنود المتهمين علنا.

وقالت الصحيفة إن القضية كشفت عن انقسامات حادة داخل إسرائيل بشأن مسألة المساءلة عن إساءة معاملة الفلسطينيين المحتجزين، لافتة إلى أنها تزامنت مع الحرب على غزة التي واجهت خلالها إسرائيل إدانات دولية واتهامات بارتكاب جرائم حرب، وهو ما نفاه المسؤولون الإسرائيليون.

وظهرت تفاصيل التهم الموجهة للجنود أول مرة في تموز/يوليو الماضي بعد اعتقال مجموعة من الجنود للاشتباه في اغتصابهم معتقلا فلسطينيا داخل السجن العسكري في سدي تيمان، وفق سجلات المحكمة، وتصاعد الجدل العام حول القضية بسبب التقارير الأولية التي تحدثت عن واقعة اغتصاب، رغم أن لائحة الاتهام النهائية لم تتضمن تهمًا جنسية، لكن أحد الجنود استخدم جسما حادا لطعن المعتقل ما تسبب في تمزق بجدار المستقيم.

ولم يظهر مقطع الفيديو المسرب من كاميرات المراقبة بوضوح تفاصيل ما جرى خلال الاعتداء الذي استمر نحو 15 دقيقة، إذ حجبت الكاميرات الرؤية في معظم اللقطات، وأظهرت مقتطفات بثها التلفزيون الإسرائيلي الجنود وهم يحيطون بالمعتقل الذي بدا مثبتا على الجدار، فيما ظهر لاحقا وهو ملقى على الأرض.

وبيّنت الصحيفة أن تومر-يروشالمي أوضحت في رسالة استقالتها، التي نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، أنها سمحت بتسريب اللقطات "لمواجهة الدعاية الكاذبة ضد سلطات إنفاذ القانون العسكرية" ولحماية موظفيها من "حملة نزع الشرعية" التي يشنها إسرائيليون يعارضون محاكمة الجنود.

وأشارت إلى أن بعض السياسيين الإسرائيليين، بمن فيهم أعضاء في حكومة بنيامين نتنياهو، استخدموا تسريب الفيديو كذريعة للطعن في مصداقية القضية برمتها، معتبرين أن نشر التسجيلات يقوض أساس المحاكمة.

وذكرت أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو دعا إلى "تحقيق مستقل ونزيه" في واقعة التسريب، في أول تعليق له منذ استقالة المسؤولة القانونية، قائلا إن "حادثة سدي تيمان ألحقت ضررا كبيرا بصورة إسرائيل والجيش".

وأشارت الصحيفة إلى أن المؤتمر الصحفي الذي عقده محامو الجنود خارج مقر المحكمة العليا في القدس كان خطوة غير مسبوقة.

ونقلت عن المحامي عدي كيدار، من منظمة "هونينو" القانونية اليمينية التي تمثل عددا من الجنود المتهمين، قوله: "لقد شهدنا عملية قانونية معيبة ومتحيزة ومفبركة بالكامل"، مضيفا: "نطالب اليوم بإلغاء المحاكمة فورا وإحقاق العدالة"، وأكد كيدار أن جميع الجنود ينفون التهم المنسوبة إليهم.

وأوضحت الصحيفة أن المؤسسة القضائية الإسرائيلية تتعرض منذ فترة لهجوم متواصل من حكومة نتنياهو اليمينية المتشددة، التي تسعى لتقليص صلاحيات القضاء وتعزيز نفوذ الحكومة المنتخبة، في حين يرى المعارضون أن هذه المساعي تمثل تهديدا للديمقراطية. وذكرت أن وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي يسرائيل كاتس اتهم تومر-يروشالمي يوم الجمعة بـ"تشويه سمعة الجنود عبر نشر افتراء دم"، معلنا أنها ستجرد من رتبها.

وأضافت الصحيفة أن قضية سدي تيمان تسببت باضطرابات داخل إسرائيل بعد بث مقاطع فيديو أظهرت الشرطة العسكرية وهي تقتحم القاعدة لاعتقال جنود مشتبه فيهم بإساءة معاملة فلسطينيين، مشيرة إلى أن ثلاثة نواب من اليمين المتطرف ضمن ائتلاف نتنياهو شاركوا في احتجاجات خارج القاعدة تضامنا مع الجنود، قبل أن يقتحم عشرات الأشخاص المكان.

وأشار التقرير إلى أن مجموعة من الفلسطينيين الذين احتُجزوا في قاعدة سدي تيمان العسكرية، وجّهوا اتهامات للجنود الإسرائيليين بارتكاب تجاوزات وانتهاكات خطيرة بحقهم أثناء فترة احتجازهم.

وبيّن التحقيق الذي نشر العام الماضي أن آلاف المعتقلين من قطاع غزة احتُجزوا لأشهر طويلة في أوضاع صعبة ومهينة داخل السجن، دون تمكينهم من أي إجراءات قانونية للطعن أو الدفاع عن أنفسهم، مشيرًا إلى أن هذه القاعدة أصبحت في صلب الاتهامات الموجهة للجيش الإسرائيلي بارتكاب انتهاكات بحق الأسرى الفلسطينيين.

إعادة تشكيل قطاع غزة: المنظور الإسرائيلي لما بعد الحرب

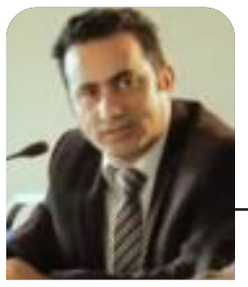

د. باسم القاسم

في زمنٍ تُروَّج المصطلحات الإنسانية كغطاءٍ سياسي، لا يمكن فصل مضمون أي «وقفٍ لإطلاق النار» عن الأهداف الاستراتيجية التي يحملها الطرف الأقوى. فما يجري اليوم في قطاع غزة لا يقتصر على هدنةٍ عابرة بين طرفين متحاربين، بل هو جزءٌ من تصميمٍ أعمق تُوجّهه رغبةٌ سياسية إسرائيلية، وتُنفَّذ عبر أدواتٍ عملية تتحالف مع سرديات دبلوماسية تسعى إلى إعادة هندسة الواقع على الأرض. وتُظهر هذه الرؤية التحليلية أن ما يُسمّى «وقف إطلاق النار» يستخدمه الكيان الصهيوني كآليةٍ لتثبيت الحصار، وتكريس التهجير، وتفريغ المجتمع من إمكانية المقاومة، وتحويل القطاع إلى مساحة مراقبةٍ وإدارةٍ دائمة.

أولًا: رسم الخرائط كأداةٍ للسيطرة

يعمل الكيان الصهيوني على رسم خرائطٍ لما تُسمّى «المناطق الآمنة» و«المناطق المحظورة» و«الخطوط الصفراء»، بوصفها إطارًا جغرافيًا يمكّنه من تحويل أجزاء واسعة من القطاع إلى مناطق نفوذٍ محكومةٍ بقواعد خاصة. وهذه التقسيمات ليست بريئة؛ فهي تحدّد من يمكنه العيش، وأين يُسمح بإعادة البناء، ومن يُمنع من الوصول إلى البنى التحتية الأساسية. وبذلك تتحوّل المعابر ومحطات الكهرباء ومصادر المياه إلى أدواتٍ سياسية تُستخدم لفرض شروط الحياة اليومية. ومن خلال هذا التقسيم يفقد قطاع غزة وحدته الجغرافية والسياسية، وتتحول مدنه إلى كانتوناتٍ معزولةٍ عن بعضها، ما يسهّل التحكم بها وإدارتها من الخارج، وهو ما يسعى إليه العدو الصهيوني.

ثانيًا: تفكيك القدرة العسكرية والاجتماعية للمقاومة

وضعت تل أبيب مسألة نزع سلاح المقاومة وتحييد أي تهديدٍ أمنيٍّ مستقبليٍّ كشرطٍ أساسيٍّ لاستكمال المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، في محاولةٍ واضحة لرسم خريطة قوةٍ جديدة في القطاع تُلغي قدرة الفلسطينيين في غزة، في الحاضر والمستقبل، على التنظيم والمقاومة، وتجردهم من وسائل القوة. ويؤدي ذلك إلى فرض واقعٍ سياسيٍّ جديدٍ لا بديل للفلسطينيين عن التكيُّف معه وفق معادلة "الغالب والمغلوب". فعندما يشترط العدو تفكيك السلاح مقابل إعادة إعمارٍ مشروطة، يتحول المشهد إلى مفاوضةٍ حول من يملك شرعية القرار في غزة: السكان المحليون أم القوى الخارجية التي تفرض معايير الأمن والإدارة وفق المتطلبات الإسرائيلية؟

ثالثًا: إعادة الإعمار كآليةٍ رقابيةٍ ضمن شروطٍ إسرائيلية

يحاول الكيان الصهيوني تقديم عمليات «الإعمار» بوصفها حلًّا إنسانيًا مجردًا من أي بعدٍ سياسيٍّ يتمحور حول حق الشعوب في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير. ومن خلال ذلك يسعى إلى فرض شروطٍ سياسية تحت غطاء «ذرائع أمنية وسياسية»، تشمل «الحق الإسرائيلي» في تحديد هوية القوى والجهات الدولية المساهمة والمتواجدة في القطاع خلال مرحلة مراقبة تنفيذ الاتفاق وإعادة الإعمار، إضافةً إلى حقه في تحديد شكل وأماكن العودة وفق منظوره الأمني والسياسي. وبهذه الطريقة تتحول المساعدات إلى أدواتٍ تحقق المصالح السياسية والأمنية لـ«إسرائيل»، وتفرض على الفلسطينيين نماذج سكنية واجتماعية تُقلّص المساحات العامة وتعيد تشكيل البنية الاجتماعية بما يخدم السيطرة الإسرائيلية طويلة الأمد. لذلك، لا يمكن النظر إلى الإعمار بمعزلٍ عن هوية من يصمّم مخططاته ومن يملك مفاتيح تمويله وتنفيذه.

رابعًا: الحرب الناعمة

يلعب السرد الإعلامي والقانوني الذي يُكثّفه الاحتلال الإسرائيلي دورًا محوريًا في تبييض إجراءاته المتخذة ضدّ قطاع غزة بعد وقف إطلاق النار، وذلك من خلال توظيف مفرداتٍ إنسانية مثل «الممرات الإنسانية»، و«الإدارة الطارئة»، و«الإشراف الدولي». ويُحاول الاحتلال عبر هذا الخطاب تحويل إجراءاته القسرية — أي الإبادة الصامتة المتمثلة في القتل المباشر، والحصار، ومنع الأدوية، وإعدام مقوّمات الحياة — إلى سياساتٍ تبدو مقبولةً عالميًا بعد تغليفها بذرائع أمنية وسياسية. وتُخفّف هذه الحرب الناعمة من وطأة المساءلة الدولية عن كاهل الكيان عبر تغليف إجراءاته الأمنية والسياسية داخل القطاع بغطاءٍ إغاثي وإنساني وإداري، كما تُقوّض إمكانات المحاسبة عبر إيجاد «سياقات» تُظهر تلك الإجراءات كأنها حلولٌ طارئة لا سياساتٌ ممنهجة.

خامسًا: العواقب الديموغرافية والسياسية

يسعى العدو الصهيوني من خلال هذه السياسات إلى تجاوز مسألة الأمن الفوري وكبح تهديدات المقاومة المباشرة، نحو هدفٍ أعمق يتمثل في تفريغ القطاع من البنى التحتية المقاومة القادرة على المطالبة بالحقوق وإعادة توزيع القوى داخل المشهد السياسي الفلسطيني. كما يعمل على تنفيذ تهجيرٍ منهجي أو جزئي يجعل من العودة أمرًا صعبًا، ويُغيّر موازين القوى الديموغرافية، ويعيد تشكيل الواقع السكاني ضمن مربعاتٍ جغرافيةٍ أشبه بالمعازل الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية، على غرار نموذج مناطق «ب» أو «ج» في الضفة الغربية. ونتيجةً لذلك، يُحوَّل قطاع غزة إلى منطقة مراقبةٍ ومقاطعاتٍ محكومةٍ بخطوط نفوذٍ تُضعف إمكانية إنشاء مؤسساتٍ مدنيةٍ مستقلة قادرة على إعادة بناء حياةٍ سياسيةٍ متوازنة.

لا شك، أن حكومة نتنياهو المتطرفة، منذ أن وقعت على اتفاق وقف إطلاق النار، كانت تخفي في جعبتها أجندةً أمنيةً وسياسيةً تهدف من خلالها إلى إعادة تشكيل الواقع السياسي والأمني في القطاع بما يتطابق مع الطموحات والرغبات الإسرائيلية، مستغلةً تراجع الضغوط الداخلية بعد طيّ ملف الأسرى، واحتمال تراجع الاهتمام الأمريكي والدولي بملف غزة مع مرور الوقت، وهو ما يوفر بيئةً دوليةً وإقليميةً مناسبة لاستكمال مخططاتها في القطاع.

في المحصّلة، يسعى الاحتلال الصهيوني، وفق أجندته الخاصة، إلى تحويل مخرجات ما بعد اتفاق وقف إطلاق النار إلى غطاءٍ لتثبيت احتلالٍ طويل الأمد بصيغةٍ إداريةٍ وقانونية. ويرى أن الواقع المتغير والتحولات البراغماتية في الدبلوماسية الغربية، ولا سيما الأمريكية، توفّر بيئةً مناسبةً لفرض نمطٍ من السيطرة يُعاد إنتاجه وتشكيل واقعٍ أمنيٍّ وسياسيٍّ جديد «وفق الرؤية الإسرائيلية» بوسائل ناعمة.

قانون إعدام الأسرى وجه آخر للإبادة

لمى خاطر

عندما يصبح خبر استشهاد أسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال عادياً ومتكرراً، يمكننا أن نتوقع مزيداً من جرائم حكومة الاحتلال ضد الأسرى، لا أن نستنتج فقط مدى التنكيل والقهر اللذين يطالان الأسرى داخل السجون، بعد انقلاب الوضع فيها إلى أسوأ حال منذ تولي إيتمار بن غفير وزارة الأمن القومي، ثم تطورات حرب الإبادة على غزة، وما رافقها من عدوانية صهيونية مطلقة انعكست على كل مجالات تعاملها مع الفلسطينيين، وفي قلب ذلك كله كان الاستفراد بالأسرى واعتماد منهجية جديدة في التنكيل بهم، فاقت كل حد ممكن للوحشية، وكان من نتائجها إعدام العشرات من الأسرى داخل السجون، إما نتيجة التعذيب أو تركهم للأمراض دون علاج، وإما عبر تنفيذ إعدامات مباشرة كتلك التي طالت أسرى النخبة من كتائب القسام، الذين تم اعتقالهم يوم العبور في السابع من أكتوبر، وقد حملت الجثامين التي أفرج عنها إلى غزة مؤخراً كثيراً من آثار تلك الوحشية الجنونية. وليس متوقعاً ولا منتظراً من هذا الاحتلال أن يقف عند حد، أو يلزم نفسه بأخلاقيات الحروب وحقوق الأسرى، حتى لو توقفت حرب إبادته على غزة، فنزعة الإبادة هذه ستظل ملازمة له حتى زواله، وسنشهد تجلياتها في كل ميادين سيطرته.

وفي السجون، حيث تتوارى الفظائع بعيداً عن توثيق وسائل الإعلام أو شهادات الضحايا، فإن فصول الجريمة ستتصاعد، ولا يبدو أن حكومة الاحتلال قد اكتفت بما أحدثته في السجون من تجويع وعزل وقمع يومي وتعذيب وحشي بلا ضوابط، ونشر للأمراض بين الأسرى، فقد صادقت لجنة الأمن القومي في الكنيست بالقراءة الأولى على مشروع قانون إعدام الأسرى، امتداداً لجرائم الحرب في غزة، واستهتاراً بكل نداءات الشجب والاستنكار التي صدرت أو ستصدر، وستشبع هذا القانون إدانة وتأكيداً على مخالفته لكل الشرائع الدولية.

الإرهاب الصهيوني الذي غدا سلوكاً رسمياً معلناً لم يعد يجدي معه كلام البيانات، ومنذ السماح بتسريب مقطع الفيديو الذي يُظهر اقتياد أسير فلسطيني للاغتصاب قبل عدة أشهر، في سجن سدي تيمان، كان واضحاً أن كيان الإبادة بكل منظوماته قد تواطأ على تكريس صورة إرهابه في النفوس، وعلى استهتاره بكل العالم، وتوافق على ضرورة أن يفعل ما يشاء ليردع العالم كله، وليشيع الهلع والصدمة في وعي من يفكر في مقاومته، وشهادات الأسرى الذين تحرروا من سجونه تقول ذلك بكل وضوح.

صحيح أن الأسير الذي كان قد امتلك إرادة المواجهة وقتال المحل قد حسم مصيره مسبقاً وتوقع الشهادة وليس فقط الأسر، لكن تشريع قانون الإعدام للأسرى يحمل دلائل خطيرة في ذاته وأبعاده اللاحقة، خصوصاً أنه سيكرس منهجية جديدة في القتل، وسيحول السجون ومراكز التحقيق إلى محطات للتصفية، وسيحيّد القانون ولو كان شكلياً وتصبح معه المحاكمات بلا قيمة، كما سيلغي الأحكام السابقة ضد الأسرى، ويجعل مئات منهم في حكم الموتى، سواء من يتم اعتقاله حديثاً أو من مضى على اعتقاله سنوات عديدة، وكان يعيش على أمل التحرر في صفقات المقاومة، كون حكم المؤبد يمثل موتاً مؤجلاً للأسير.

شرعنة قتل الأسير الفلسطيني ستعني أن كل من يعتقل في سجون الاحتلال قد يصبح هدفاً للاغتيال وليس فقط منفذي العمليات المقاومة، وهي سياسة تتسق مع (إسرائيل الجديدة) التي لم تعد تحتاج إلى ذريعة للقتل والتي باتت الإبادة منهجاً مفضلاً لديها، وكذلك تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم، داخل وخارج سجونها.

هذا الإرهاب في مرحلة ما بعد الإبادة يفرض تحديات كبيرة وجديدة على المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، بل على كل مشروع مقاوم للإرهاب الصهيوني، حيث لم يعد يجدي كثيراً مقابلة الواقع الجديد بأدوات التعقل التقليدية في المواجهة، أو بالتسليم بمنطق الغطرسة لحكومة الكيان، أو بتجاهل تفاعلات إرهابها على الأرض وآثاره في الوعي، لأن هزيمة الوعي أنكى من الهزيمة المادية، وآثارها أطول وأثقل، خصوصاً إن رافقها شح في الرجال وغياب كثيف للرموز المقاومة، أو تجاهل لخطورة تصفيتهم في السجون، وتحويل هذه القلاع التي كانت تعيد ترميم عزائم الرجال إلى مذبح لهم.

6 آلاف شاحنة إغاثة تنتظر السماح بالدخول

"أونروا" لـ"فلسطين": المساعدات الواردة لغزة لا تلبي الاحتياجات العاجلة ويجب فتح جميع المعابر

غزة/ نبيل سنونو:

قالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، إن المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة "لا تلبي الاحتياجات العاجلة"، مؤكدة وجوب فتح جميع المعابر والسماح بدخول الإمدادات الإنسانية دون قيود.

وأوضحت مسؤولة مكتب الإعلام في الوكالة بغزة إيناس حمدان، لصحيفة "فلسطين" أمس، أن لدى أونروا ما يعادل حمولة 6,000 شاحنة من الإمدادات الإنسانية الحيوية في كلٍّ من الأردن ومصر، بانتظار السماح لها بالدخول إلى القطاع، داعية إلى رفع الحظر عن مساعداتها.

وأوائل العام الجاري، قال المفوض العام لأونروا فيليب لازاريني في كلمة أمام مجلس الأمن الدولي، إن الحظر الإسرائيلي لأنشطة الوكالة سيجعل مصير ملايين الفلسطينيين على المحك، مؤكدا أن مهاجمة الوكالة ستلحق الضرر بملايين الفلسطينيين.

وكان سفير الاحتلال الإسرائيلي في الأمم المتحدة أعلن أن (إسرائيل) ستقطع كل الاتصالات مع أونروا وأيّ هيئة تنوب عنها، بمزاعم تقويض الوكالة الأممية أمنها، دون أن تقدم سلطات الاحتلال أي دليل على ذلك.

وأضافت حمدان، أن أونروا ما زالت تدير في غزة سبعة مراكز صحية و31 نقطة طبية متنقلة، وقدّمت منذ بدء الحرب في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، نحو 15 مليون استشارة طبية، إلى جانب إدارتها أكثر من 70 مركز إيواء تضم نحو 70 ألف نازح.

وتواصل فرق الوكالة توفير المياه وإزالة النفايات الصلبة، حيث استفاد من خدمات توفير المياه في الأونروا منذ بداية عام 2025 أكثر من 1.4 مليون شخص، فيما قدّمت فرق الدعم النفسي والاجتماعي خدماتها لأكثر من 730 ألف نازح، من بينهم أكثر من نصف مليون طفل، وفق حمدان.

وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أعلنت أونروا بدء العام الدراسي عبر تقديم خدمات التعلم عن بُعد لنحو 300 ألف طالب وطالبة، بالتوازي مع أنشطة التعلم الوجاهي التي أطلقتها الوكالة في الأول من أغسطس/آب 2024 ضمن 458 مساحة تعليم مؤقتة في أكثر من 67 مركز إيواء.

ودمر الاحتلال الإسرائيلي في إطار حربه على قطاع غزة المنظومة التعليمية بشكل كامل، معيقا ممارسة الطلاب حقهم في التعليم.

وحسب المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، فقد دمر الاحتلال الإسرائيلي 165 مدرسة وجامعة بشكل كلي، وألحق أضرارا جزئية بنحو 392 مؤسسة تعليمية أخرى. ولا تقتصر الأزمة على التدمير، فالمقارّ الصالحة للاستخدام تؤوي حاليا مئات الآلاف من النازحين، مما يمنع انتظام أي العملية التعليمية.

وأكدت حمدان، أن أونروا تُعدّ أكبر منظمة إنسانية في قطاع غزة، حيث يعمل فيها 12 ألف موظف وموظفة لم يتوقفوا عن أداء واجبهم طوال فترة الحرب، مشددة على أن الاحتياجات في غزة هائلة للغاية، وأن الوضع يتطلب خطة إغاثية شاملة تضمن دخول المساعدات بالمستوى الذي يتناسب مع الاحتياجات الأساسية للسكان.

وتأسست أونروا في عام 1949 بموجب تفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتقديم الدعم الإغاثي والتعليم والصحة للاجئين الفلسطينيين في خمس مناطق هي الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة. وقد قدمت منذ تأسيسها خدمات حيوية لنحو 5.7 ملايين لاجئ فلسطيني.

وبدعم أميركي ارتكبت (إسرائيل) منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إبادة جماعية بقطاع غزة، خلّفت 67 ألفا و869 شهيدا، و170 ألفا و105 جرحى، معظمهم أطفال ونساء، ومجاعة أزهقت أرواح 463 مواطنا بينهم 157 طفلا. وفي العاشر من أكتوبر/تشرين الأول، دخل اتفاق لوقف حرب الإبادة الجماعية وتبادل الأسرى حيز التنفيذ في غزة، لكن الاحتلال يواصل خروقاته للاتفاق.

الشتاء يطل بهموم ثقيلة على خيام النازحين

غزة/ عبد الله التركماني:

تتسلل نسمات البرد باكرا إلى خيام النازحين في قطاع غزة، فيوقظ الصقيع أطفالًا يتكورون تحت أغطية رقيقة بالكاد تقيهم قسوة الليل. تلوح السماء محمّلة بالمطر، بينما تتسرب الرياح عبر ثقوب الخيام المهترئة التي لم تعد تصلح لمواجهة شتاء جديد.

وبينما يستعد قطاع غزة لواحد من أقسى فصولها، لا تصل إلى المخيمات سوى كميات ضئيلة من لوازم الإيواء، تسمح بها سلطات الاحتلال ببطء مقصود، لتغطي بالكاد جزء من الاحتياجات الهائلة لمئات آلاف النازحين الذين أنهكتهم الحرب والتهجير.

في خيام تتناثر فوق الرمال وفي أزقة الطرق، يحاول الأهالي ترميم ما تبقّى من أغطية ممزقة ونايلون باهت، في انتظار شاحنة مساعدات قد تأتي وقد لا تأتي. ومع كل ليلة باردة، يتحول البرد إلى كابوس جديد يهدد الأطفال والمرضى وكبار السن، فيما تقِف المنظمات الدولية عاجزة أمام سياسة "القطارة" التي تنتهجها (إسرائيل) في إدخال مواد الإغاثة.

بحسب وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فإن ما يُسمح بإدخاله من مواد الإيواء إلى قطاع غزة لا يغطي سوى نسبة ضئيلة جدًا من الاحتياجات الفعلية للنازحين، الذين تجاوز عددهم المليون ونصف المليون شخص.

وأوضحت الوكالة أن الاحتلال يفرض قيودا معقدة على دخول الخيام والأغطية والفرشات ومواد البناء المؤقتة، الأمر الذي يعيق جهودها في تجهيز الملاجئ وتحسين أوضاع المخيمات التي تحولت إلى تجمعات مكتظة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة.

ومع اقتراب فصل الشتاء، تحذر الأونروا من تفاقم المعاناة، خاصة في ظل النقص الحاد في الوقود والبطانيات ووسائل التدفئة، ما يجعل آلاف العائلات عرضة للأمراض والأوبئة والانهيار النفسي.

كومة ركام

منذ اغسطس الماضي، يعيش محمد لافي (45 عامًا) مع زوجته وأطفاله الخمسة في خيمة صغيرة داخل مخيم النصيرات، بعد أن نزح من حيّ الشجاعية شرق مدينة غزة مع اشتداد القصف.

ومع أن الحرب انتهت قبل أسابيع، فإن عائلة لافي لم تتمكن من العودة إلى منزلها الذي تحول إلى كومة ركام، في منطقة باتت خالية من الخدمات والمياه والكهرباء، كما يقول.

يجلس لافي أمام خيمته المصنوعة من قماش مهترئ، يحدّق في السماء الرمادية، بينما تحاول زوجته سدّ فتحة في طرف الخيمة بقطعة نايلون قديمة. يقول بصوت يختنق بين التعب واليأس لصحيفة "فلسطين": "كل لَيلة، أشعر أن المطر سيقتحم خيمتنا. نحاول تغطية الأطفال ببطانية واحدة نتناوب عليها، لكن البرد أقوى منا جميعًا".

يتنقل أولاده الخمسة حفاة بين الرمل المبلول، يلتقطون بقايا خشب أو كرتون لإشعال نار صغيرة تقاوم البرد. يضيف محمد: "لم نُمنح خيمة جديدة رغم أننا سجلنا أسماءنا أكثر من مرة لدى المؤسسات الدولية. يقولون إن الكميات قليلة جدا، وإن الدور طويل. لا ألومهم، أعرف أنهم لا يملكون ما يكفي لكل الناس".

تتذكر زوجته، أم محمود، بيتها في غزة الذي كان يؤوي العائلة الكبيرة ويضم مطبخا وحديقة صغيرة. تقول وهي تمسح دمعة سقطت على خدها: "لم نعد نملك سوى هذه الخيمة، كلما نظرت إليها أشعر أنها ستنهار في أول عاصفة. لكن إلى أين نذهب؟ بيتنا مهدوم، وغزة بلا حياة".

يروي محمد كيف حاول العودة إلى منطقته بعد وقف إطلاق النار، لكنه فوجئ بحجم الدمار الهائل "وجدت الحي كأنه مدينة أشباح. لا ماء، لا كهرباء، لا مستشفيات ولا مدارس. حتى الشوارع مليئة بالركام. عدت إلى النصيرات، لأن على الأقل هنا أستطيع أن أجد خيمة ونقطة مياه".

يشير إلى خيمته التي بالكاد تتسع لعائلته، ويقول: "ما نحتاجه بسيط جدا، خيمة جديدة، بطانيات، وشيء نغطي به أطفالنا من المطر. لكن ما يدخل إلى غزة لا يكفي حتى لواحد في المئة من المحتاجين".

خيمة على أرض رملية

منذ نزوحه من بلدة خزاعة شرق خان يونس قبل نحو عام، لم يعرف ناجي أبو طه (52 عامًا) معنى الاستقرار. ترك منزله الذي بناه بجهد عشرين عامًا بعد أن تحول الحي إلى ساحة دمار، واتجه مع أسرته المكونة من تسعة أفراد نحو منطقة المواصي الساحلية غرب خان يونس، حيث أقام خيمة صغيرة على أرضٍ رملية قاحلة قريبة من البحر.

يتحدث أبو طه لـ"فلسطين": "هربنا من القصف إلى المجهول. ظننا أننا سنبقى هنا أيامًا قليلة، لكننا نكمل اليوم عامنا الأول في هذه الخيمة التي لا تقي من الحر صيفًا ولا من المطر شتاءً".

تتوزع داخل الخيمة فرشات رقيقة وأغطية ممزقة، بينما تُعلق على أطرافها أكياس بلاستيكية تحاول زوجته من خلالها سدّ الثقوب. تجلس أم نادر، زوجته، إلى جوار موقد صغير من الحطب، تغلي الماء في قدر صدئ لتعد الشاي.

تقول: "الرياح تشتد مع قدوم الليل، والبحر قريب، يجعل البرد أقسى. في الليل نسمع صرير الخيمة وهي تكاد تقلع من مكانها. عندما تمطر، نغطي الأطفال بالنايلون وننتظر الصباح لننشر الأغطية لتجف".

يحاول أبو طه الحصول على خيمة جديدة منذ أشهر عبر تسجيل اسمه في منظمات الإغاثة المختلفة، لكن دون جدوى "يقولون إن الخيام التي تدخل إلى غزة قليلة جدًا، وإن الأولوية لمن ليس لديهم مأوى على الإطلاق. لكننا أيضًا بلا مأوى حقيقي، هذه الخيمة لم تعد صالحة. أحيانًا أستخدم الحبال والإسفنج لأسدّ الثقوب، لكن المطر يتسلل رغم كل شيء".

أطفاله الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة والثالثة عشرة يلعبون أمام الخيمة بأقدام حافية، يكدسون الرمال لصنع جدار صغير.

يقول ابنه نادر (13 عامًا): "نفكر كل يوم في بيتنا في خزاعة. كان لدينا جدار وسقف ونافذة، الآن كل ما لدينا قماش يطير في الهواء".

تتذكر الأم الليالي الأولى بعد النزوح حين افترشوا الرمل دون غطاء، وتقول: "في البداية لم نصدق أننا سنعيش هنا كل هذا الوقت. كنا نظن أن الحرب ستنتهي سريعا وأننا سنعود. الآن لا نعرف متى نعود، ولا إلى ماذا سنعود".

الاحتلال يعلن مخططا لبناء عمارتين في أرض سوق الخضراوات "الحسبة" القديمة بمدينة الخليل

الخليل/ فلسطين:

أكدت بلدية الخليل أمس، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعلنت من خلال لجنة التنظيم والبناء التابعة لما تسمى "الإدارة المدنية الإسرائيلية"، مخططا استعماريا جديدا يقضي ببناء عمارتين في أرض سوق الخضراوات المركزي (الحسبة القديمة) التابع لبلدية الخليل.

ويتضمن المخطط إقامة 63 وحدة سكنية موزعة على عمارتين بارتفاع ستة طوابق فوق الأرض وطابقين للكراجات تحت الأرض، إضافة إلى مبنى ثالث مكون من ثلاثة طوابق يضم صفوفاً تعليمية ومكتبة وكنيساً، ويُقدَّر إجمالي مساحة البناء بنحو 12,500 متر مربع. وشددت بلدية الخليل على رفضها واستنكارها الشديدين لهذا القرار، معتبرة إياه اعتداءً صارخاً على صلاحياتها، ومخالفة واضحة لمصالح المدينة وسكانها، وانتهاكاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني الذي يحظر الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية أو استغلالها أو هدمها دون مبرر. وأكدت أنها ستتخذ جميع الإجراءات القانونية المتاحة للاعتراض على هذا القرار ضمن المهلة المحددة، حفاظاً على حقوق المواطنين وصوناً للمصلحة العامة للمدينة. وطالبت البلدية المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية ومنظمة "اليونسكو" بضرورة التدخل الفوري لوقف هذه الاعتداءات المتكررة على الممتلكات الفلسطينية، وضمان حماية حقوق بلدية الخليل وسكان المدينة.

القيادة المركزية الأمريكية تنشر الأكاذيب عبر مقطع فيديو مُضلِّل

غزة/ محمد سليمان:

نشر حساب القيادة المركزية الأمريكية مقطع فيديو مُضلِّلًا زعم أنه يُظهر "عناصر من حركة حماس يسرقون المساعدات الإنسانية"، غير أن الحقائق الميدانية تُبيِّن أن القيادة الأمريكية مارست الكذب والتضليل من خلال ما بثّته.

تحققت صحيفة "فلسطين" من مقطع الفيديو المتداول، وتبيّن أنه يحمل الكثير من الأكاذيب والمغالطات المتعمَّدة. إذ يُظهر الجزء الأول من الفيديو مجموعة من المواطنين يقومون بنهب المساعدات في منطقة أصداء غرب مدينة خان يونس، دون وجود أي عناصر مسلّحة أو شرطية في المكان.

كما أظهر تحليل الصحيفة أن القيادة الأمريكية لم تُظهر في الجزء الأول أي وجود لعناصر شرطية في منطقة أصداء، واكتفت ببثّ مشاهد لآلاف المواطنين وهم ينهبون شاحنة المساعدات.

وفي الجزء الثاني من الفيديو، أظهرت القيادة الأمريكية مركبة دفع رباعي تقف أمام شاحنة مساعدات على طريق صلاح الدين لحماية المساعدات، وهي منطقة لم تتعرض فيها الشاحنات لأي عمليات نهب أو سرقة كما تم الادعاء.

ويُظهر الفيديو المنشور محاولة دمج لقطات من مشاهد النهب التي نفّذها بعض المواطنين مع أخرى تُظهر حماية الشرطة لشاحنات المساعدات على طريق صلاح الدين، في محاولة واضحة للتلاعب بالسياق والمضمون.

من جانبه، استنكر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة بأشد العبارات ما ورد في بيان القيادة المركزية الأمريكية من مزاعم حول "قيام أفراد من حركة حماس بنهب شاحنة مساعدات إنسانية في شمال خان يونس"، مؤكدًا أن هذا الاتهام باطل ومفبرك ويأتي ضمن حملة تضليل إعلامي تستهدف تشويه صورة أجهزة الشرطة الفلسطينية التي تؤدي واجبها في حماية القوافل الإغاثية وتأمين توزيع المساعدات.

وأوضح المكتب الإعلامي أن أجهزة الشرطة الفلسطينية تولت مرافقة وتأمين المساعدات خلال الفترة الماضية، وأسهمت في إيصالها إلى مخازن التوزيع المخصصة للأسر المحتاجة، وقدّمت خلال ذلك أكثر من ألف شهيد ومئات الجرحى من أفرادها أثناء أداء واجبهم الإنساني.

وأشار المكتب إلى أن شهادات المؤسسات الدولية تؤكد نزاهة الأجهزة الشرطية الفلسطينية وعدم تورطها في أي أعمال سرقة أو نهب، بينما كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي هي من استهدفت أفراد الشرطة وسعت إلى نشر الفوضى ومنع وصول المساعدات إلى مستحقيها. وأضاف أن الاتهام الأمريكي يفتقر إلى أي دليل مادي أو توثيق زمني ومكاني للحادثة المزعومة، ويتضمن تناقضات واضحة، إذ استخدم البيان مصطلح "أفراد مشتبه فيهم" ثم قدّم الاتهام كحقيقة، دون عرض أي مشاهد تُثبت الادعاء.

"دبة مفخخة".. الاحتلال يستلهم طريقة سوفيتية قديمة لمواصلة قتل أطفال غزة

غزة/ فلسطين:

أعاد كشف مدير عام وزارة الصحة في غزة الدكتور منير البرش، عن إحدى جرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال في قطاع غزة، والتي تمثلت بتفخيخ أجسام مدنية غير مؤذية، بألغام تنفجر وتفتك بالأشخاص بمجرد الاقتراب منها أو لمسها، إلى الأذهان طريقة سوفيتية قديمة استخدمت في أفغانستان.

وقال البرش في تصريحات، إن الاحتلال يستهدف الإضرار بالأطفال الفلسطينيين، عبر قنابل موقوتة بأشكال جذابة للأطفال، والمستشفيات تستقبل يوميا أطفالا مصابين بإصابات مروعة، وأطراف مبتورة، ووجوه فقدت ملامحها، بسبب فضول الطفولة، تجاه أي لعبة.

ولفت إلى أن الاحتلال استخدام أساليب شيطانية على شكل ألعاب، دمى ودببة وعصافير صغيرة، شكلها مغر للأطفال للعبث بها قبل انفجارها بهم.

وعملية تمويه الألغام والعبوات الناسفة من الوسائل القديمة في الحرب، لخداع الخصم، لكن المحرم فيها دوليا، اللجوء إلى تفخيخ الأشكال غير المؤذية وتحديدا ألعاب الأطفال وما يمكن لهذه الفئة الضعيفة اعتباره أمرا يمكن اللعب به.

خداع واستدراج

وتعد عملية التفخيخ خلال العمليات العسكرية، واحدة من وسائل إيقاع الخسائر بالعدو، وعرقلة عملياته، وجعل مهمته صعبة، فضلا عن الاستنزاف الطويل.

ويلجأ المتحاربون إلى إخفاء الألغام بأجهزة متواجدة في منزل مثلا، أو بيئات اعتيادية، مثل كومة أكياس أو أوراق شجر، أو حفرة مخفية أو على شكل صخورة بجانب الطريق، لكن المحرم دوليا هو وضعها بأشكال الألعاب أو ما يجذب الأطفال.

ويهدف المتحاربون من عمليات التلغيم الواسع، لاستمرار إيقاع الخسائر بالمدنيين تحديدا، بعد انتهاء العمليات العسكرية أو الاتفاق على وقف إطلاق النار، إذا لا يعتبر انفجار تلك الأجسام المفخخة مسبقا، انتهاكا للاتفاق، وبالتالي فهي استمرار بعملية القتل دون تدخل مباشر.

أشكال التمويه

ومن الأشكال التي يمكن تمويهها، ألعاب الأطفال، مثل أشكال الدببة والحيوانات المختلفة، أو قطع الألعاب البلاستيكية، وحتى استخدام أوراق اللعب لتشكيل فاصل بين الدارة الكهربائية، وأجسام القنابل، وإخفاؤها بحيث حين تسحب يقع الانفجار على الفور، كما كشف تقارير حصول ذلك في الموصل بالعراق.

كما لجأ الاحتلال إلى تفخيخ معلبات الطعام في قطاع غزة، وإلقائها في أماكن بعد انسحابهم، بحسب تنفجر بالأطفال أو المدنيين في حال حاولوا فتحها لسد جوعهم الذي فرضه الاحتلال عليهم.

ألعاب السوفييت

وبالعودة إلى التاريخ الحديث في عملية التفخيخ للألعاب، كشفت تقارير في ثمانينيات القرن الماضي، عن قيام الجيش السوفيتي، إبان احتلاله لأفغانستان، بارتكاب هذه الجريمة بحق الأطفال.

وأشارت إلى أن قوات المظليين السوفييت وبعد انسحابهم من ولاية نينجارهار، في أيلول/سبتمبر 1987 تركوا خلفهم، مجموعة من الألعاب على ضفة نهر، من بينها شاحنة بلاستيكية، والتي أغرت طفلا أفغانيا عمرة 14 عاما، وبعد التقاطها، انفجرت بين يديه.

كما وثقت تقارير عن استخدام السوفييت أشكالا أخرى من الألعاب، والصابون والعلكة والأقلام والأمشاط وأشكالا أخرى مألوفة للمدنيين، كتمويه للقنابل والعبوات الناسفة، لإيقاع أكبر عدد من القتلى والمصابين، بين المدنيين الأفغان.

دببة الموصل المفخخة

وفي العراق، وفي وإبان ضراوة المعارك بين تنظيم الدولة، والحشد الشعبي والقوات الحكومية العراقية، أشارت تقرير إلى ظهور ألعاب مفخخة داخل المنزل، بقنابل صغيرة قادرة على إيقاع إصابات بالغة بكل من يعبث بها.

وأشارت صحيفة الغارديان، إلى أن القوات العراقية، على عثرة على ألعاب دببة، محشوة بقنابل صغيرة، فضلا عن عدد من ألعاب العرائس بداخلها قنابل وصواعق تفجير، لتفعيلها فور العبث بها أو تحريكها بأي شكل من الأشكال.

ولفتت إلى أن الألعاب المفخخة، كانت موجودة بكثرة، داخل المنازل في الموصل، إبان الحرب التي شهدتها المحافظة.

حظر دولي

وفقا لبروتوكول حظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، وهو ما يعرف بالبروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية لعام 1980، أكدت منظمة الصليب الأحمر، والمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، وقرار 2444 للجمعية العام للأمم المتحدة، على إبرام اتفاقيات، تحظر أو تحد من استخدام أساليب وسائل حربية معينة.

وتحظر المادة السابعة من البروتوكول تفخيخ أو استخدام الأفخاخ أو الأجهزة المتفجرة ضد الشعارات أو العلامات أو الإشارات الوقائية المعترف بها دوليا، أو ضد المرضى أو الجرحى أو الموتى، أو مواقع الدفن أو حرق الجثث أو القبور، أو المرافق الطبية والمعدات والإمدادات أو وسائل النقل الطبي.

كما يحظر تفخيخ ألعاب الأطفال أو الأشياء المحمولة الأخرى أو المنتجات المصممة خصيصا لتغذية الأطفال أو صحتهم أو نظافتهم أو ملابسهم أو تعليمهم، وكذلك الطعام أو الشراب، وأدوات المطبخ أو الأجهزة ما لم تكن ضمن منشآت أو مواقع أو مستودعات عسكرية، والأشياء ذات الطبيعة الدينية الواضحة، والمعالم التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، إضافة إلى الحيوانات أو جثثها.

ويحظر كذلك استخدام الأفخاخ أو الأجهزة الأخرى على شكل أشياء محمولة تبدو غير ضارة، والتي تصمم أو تصنع خصيصا لاحتواء المواد المتفجرة.

14 عاما للإزالة

وقالت الأمم المتحدة، إن نحو 7500 طن من الذخائر غير المنفجرة متناثرة بأنحاء قطاع غزة جراء الإبادة المتواصلة، وإن إزالتها تستغرق قرابة 14 عاما.

وأوضحت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في بيان، أن "هناك نحو 7500 طن من الذخائر غير المنفجرة المتناثرة في جميع أنحاء غزة، الأمر الذي قد يستغرق ما يصل إلى 14 عاما لإزالتها".